



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن	داخل الوطن
	1.000 دج.	600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الأولى

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 18 أكتوبر 2007

# فهرس

- طرح السادة النواب أسئلة شفوية على السادة وزراء القطاعات الآتية :
  - التجارة،
  - الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
  - الثقافة،
  - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،
  - السكن والعمران،
  - العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،
  - وردود السادة الوزراء عليها.

ملحق : أسئلة شفوية وأجوبة.

## محضر الجلسة العلنية السابعة المنعقدة يوم الخميس 18 أكتوبر 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

- تمثيل الحكومة السادة : - الهاشمي جعبوب، وزير التجارة.  
- عمار تو، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،  
- السيدة خليدة تومي، وزيرة الثقافة،  
- مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،  
- نور الدين موسى، وزير السكن والعمران،  
- الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

يتحول السؤال تلقائيا إلى سؤال كتابي. ودون إصالة، أحيل الكلمة إلى السيد أحمد حديبي، فليتنفضل.

السيد أحمد حديبي : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس، السادة الوزراء ممثلي الحكومة، زميلاتي وزملائي النواب، السيدات والسادة ممثلي الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بمناسبة عيد الفطر المبارك المتزامن مع هذه الجلسة، عيدكم مبارك، وكل عام وأنتم بخير.

أشعر مباشرة في الأسباب الواقعية : عشية شهر رمضان المبارك، يعيش المواطن في جو مشحون بغلاء الأسعار للمواد ذات الاستهلاك الواسع مثل البطاطا والزيت والسميد والحليب... إلى غير ذلك مقابل غياب رسم سياسات واضحة تحافظ على التوازن الاجتماعي بين دخل المواطن والواقع المعاش.

إلا أن وزارتك المعنية تتقاذف تحمل المسؤوليات مع وزارات أخرى، ولا توجد أية هيئة تتجرأ وتعلن صراحة أن هذا الانفلات من سوء تسييرها أو سوء تدبيرها أو من ضعف الطاقم البشري المسير لقطاعها.

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الجلسة مفتوحة. أرحب بالسيدة والسادة الوزراء.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح أسئلة شفوية، مع تقديم الإجابة عنها طبقا لأحكام المادة 71 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

قائمة الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة موجهة إلى أعضاء الحكومة وهم وزير التجارة، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وزيرة الثقافة، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وزير السكن والعمران، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

وقبل الشروع في طرح الأسئلة، أذكر بأن المدة المحددة لتقديم السؤال تقدر بثلاث دقائق، والمدة المحددة لرد عضو الحكومة، بسبعة دقائق، مع إمكانية تمديدتها حسب الموضوع، ومدة التعقيب لصاحب السؤال دقيقتان، ونفس المدة تمنح لتعقيب عضو الحكومة، وفي حالة الغياب غير المبرر لصاحب السؤال،

**السيد الوزير :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس الموقر،  
السيدات والسادة،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كنتم استمعتم معي إلى السؤال الذي تفضل به السيد النائب، وقد اجتهدت في استخراج بعض العناصر، إذ تضمن السؤال غلاء أسعار بعض المواد مثل الحليب، والبطاطا، والزيت والسمن، وذكر السيد النائب عبارة تقاذف المسؤوليات، وغياب الوزارة، كما تطرق إلى جماعات المصالح والاحتكار، وغلقت السوق واقتصاد السوق، والجماعات التي تهدد استقرار السوق، وإنسحاب الوزارة من مراقبة النوعية. كما ذكر ارتفاع الأسعار دون تحرك الوزارة، والتهرب من المسؤوليات والاستخفاف بالشعب، والهروب إلى الأمام.

أقر بداية أنني وجدت صعوبة كبيرة للإجابة عن هذه الأحكام وليس عن السؤال، ولكن احتراما للمجلس الموقر وللسيد النائب، سأحاول جاهدا الإجابة عن هذا السؤال.

فيما يتعلق بغياب الوزارة من الميدان أوضح أن للوزارة أعوان ينشطون في الميدان، لا يرتدون زيا رسميا مثل الشرطة... وغيرها، لكنهم يجتهدون رغم قلة العدد والعتاد، ورغم الإغراءات، والتهديدات، والإعتداءات التي يتعرضون لها يوميا. علما أنه تعرض، منذ يومين، البعض من أعواننا للسب والضرب في ولاية عنابة، وفي ولاية المدية، وعون آخر سكبت عليه مقلاة من الزيت الساخن في شهر رمضان. وقد أمرت المديرية المعنية أن تتأسس كطرف مدني للدفاع عن هؤلاء الأعوان وبالمناسبة -وأنا مسؤول عنهم- أشكرهم على ما يبذلونه من جهود، وأتمن ما يقومون به من عمل لصالح الوطن والمواطن.

فيما يتعلق بالاستخفاف بالشعب، أحيل السيد النائب أمام ضميره، وأذكره بقوله تعالى: «فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين».

أما فيما يتعلق بغلاء الأسعار لبعض المواد مثل الحليب والبطاطا وعدم تحرك الوزارة، فأعلم السيد النائب أن الوزارة قامت بمبادرة طبية، لأول مرة، تمثلت في دعم الحليب بمبلغ 15

والغريب في الأمر أن المواطن يتساءل اليوم عن غياب أثر وزارة التجارة في الحياة اليومية للمواطن، خصوصا في المواد الاستهلاكية. فالبرغم من أن نشاط مصالحكم يندرج في مراقبة النوعية ومراقبة الأسعار والمنافسة بما يضمن حياة المواطن اليومية، إلا أنه ترك الأمر لجماعات المصالح والاحتكار، وأصبح الغذاء اليومي للمواطن تحت تصرف شخص أو شخصين يتحكمون في الأسعار كيفما شأؤوا، في غياب مفهوم التجارة الحرة القائمة على المنافسة بما يضمن إرضاء المواطن كهدف أساسي في العملية.

إننا نعتقد اليوم أن اقتصاد السوق قد أغلق ملفه من لدن هيئتك، وانسحبت الدولة من واجباتها تجاه المواطن في تنمية اقتصاد السوق، لصالح جماعات تهدد الاستقرار الوطني في احتكار السوق وغلاء الأسعار حسب الرغبات الشخصية، بعيدا عن المنافسة الشريفة التي تضمن كرامة المواطن، مما يطرح سؤال كبير اليوم: أين دور وزارة التجارة في حياة المواطن؟ وهل لها فعلا "أجندة" خاصة بالمواطن تهدف إلى حمايته والدفاع عنه في برامجها؟ بل نجد اليوم أن هيئتك انسحبت من مراقبة النوعية، خصوصا المواد المستوردة. إننا ندعو هيئتك لتفعيل طاقمها البشري خلال شهر رمضان، حيث لا يعقل أن تصل أسعار المواد الغذائية إلى حد جنون المواطن. وندعو هيئتك للتحرك خصوصا للمواد ذات الاستهلاك الواسع، لا سيما المواد الغذائية، مع غلق التجارة الخارجية لصالح أشخاص معينين يمارسون سياسة الاحتكار دون غيرهم، والمواطن يدفع الثمن في غياب سياسة تحمي الطبقات الفقيرة من الشعب.

إننا نعتقد أنه ليس هناك وقت للهروب إلى الأمام، ولا بد من إعادة النظر في قانون المالية بما يفتح التجارة الخارجية ويعاقب الاحتكار، مما يضمن المنافسة الشريفة بما يتلائم مع الطبقات الكادحة للشعب. ولا توضع البرامج وفق مجموعات خاصة لا يستفيد منها المواطن، ليتحمل الشعب همومه وحده ويرهن بذلك المستقبل الغذائي للجزائريين.

في انتظار الجواب..

**الرئيس :** شكرا. أطلب من الزملاء النواب التعرض للحثييات في طرح الأسئلة الشفوية، حفاظا على الوقت. والآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة، تفضل

أما عن الأمر الذي ما يزال يُورقنا -وقد سبق للسيد رئيس الحكومة أن تطرق إليه- فيتعلق بقضية "السميد"، إذ يمنح الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) القمح للمطاحن بدعم يقدر بحوالي 2000 دينار للقنطار. ولكن أصحاب المطاحن بما فيها المطاحن العمومية، وكذا المطاحن التابعة لـ (ERAD) تباع قنطار السميد بمبلغ 4500 دج. وبالتالي هذا الأمر يستوقفنا، ويتطلب منا مراجعة القضية مع وزارة الفلاحة، المعنية بالأمر، ومع كل من الديوان الجزائري المهني للحبوب، والمطاحن.

الإخوة الأفاضل، هذه بعض التوضيحات التي وددت قولها تعقيبا على سؤال الأخ الفاضل.

أما فيما يتعلق بالشطر القائل بالتهرب من المسؤوليات، سيدي المحترم، تعلم أن الأسعار حرة باستثناء أسعار الحليب والخبز والفرينة. وتحكم هذه الحرية المنافسة والشفافية.

أما إذا كان البحر هادئا، والجو لطيفا، ورجع الصيادون بالحوث، ونزل سعره في السوق، فإن الفضل يعود للآخرين. أما إذا أظلم الليل، وهاج البحر، ورجع الصيادون بقوارب فارغة، وارتفعت بالمقابل أسعار السمك في السوق، فإن المسؤولية هنا ترجع على وزارة التجارة، والشيء نفسه إذا ارتفعت أسعار القمح في العالم نتيجة جفاف ضرب كل من أستراليا وكندا.

نحن مسؤولون على إيجاد الآليات لامتناس هذه الارتفاعات وهذه الهزات حماية للمواطن ونحن نقوم بهذا من باب الواجب والشعور بالمسؤولية إزاء هؤلاء المواطنين.

أما أن نجرم الأمر جراء ارتفاع أسعار القمح في باريس، أو لأن سعر الحليب ارتفع في هولندا، فهذا حكم فيه شيء من الجور.

نحن سعيينا في الإطار القانوني، وفي الإطار المتاح من استعمال المال العام بأن تتكفل الدولة بامتصاص جانب كبير من هذه الهزات، فإن أصبنا فمن الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، أستسمحكم، وفقنا الله وإياكم، شكرا السيد النائب على اهتمامه بهذا القطاع، لثما إياه بعض اللوم، ذلك أن إخوانه في وزارة التجارة، هم من أعوان الدولة، وكانوا ينتظرون من السيد النائب المحترم، بصفته عون من أعوان الدولة سابقا، أن يكون معهم لا عليهم، وبارك الله فيكم.

دينار لكل كيس حليب وهو أمر لم يكن موجودا من قبل، ويكلف خزينة الدولة مبلغ 20 مليار دينار سنويا.

فيما يتعلق بقضية البطاطا -وأستسمح السادة الأفاضل إن أسهبت في هذا الموضوع-

أولا، أذكركم أنه لجأنا إلى إصدار أمرية، وهي أقل درجة من الدستور. وأوضح للسيد النائب أنه من غير الممكن تغيير الدستور لحل هذا المشكل. ثم وبخصوص التساؤل عن اللجوء إلى الأمرية، وشغل رئيس الجمهورية بقضية البطاطا، كلنا يعلم أن البطاطا تستورد من الخارج، ولا يمكن تعديل الرسوم الجمركية إلا من قبل طرفين إثنيين هما: رئيس الجمهورية وهذه الهيئة الموقرة. ومثال ذلك هذا الزر الذي هو أمامكم، وهو مستورد وله رسوم جمركية، ولا يمكن لأي شخص أن يمسه إلا أنتم النواب فقط. وبالتالي، فلرئيس الجمهورية فقط الحق في المساس بالرسوم الجمركية وتغييرها، مروراً بالنواب الذين لهم حق رفعها أو تخفيضها.

ثانيا: اضطررنا لاستيراد البطاطا لوجود نقص في هذه المادة، حيث قمنا بتاريخ 20 أوت الماضي بتفتيش 1200 غرفة تبريد، فوجدنا فيها ما يقارب 140.000 طن من البطاطا في الوقت الذي كان من المفروض أن نجد حوالي 300.000 طن من هذه المادة. وعليه، تم استيراد حوالي 66.000 طن من البطاطا، ورغم ذلك لم تنخفض الأسعار المحلية نتيجة نقص الكمية، ولأن البطاطا المستوردة -من حيث التركيبة العضوية- لا تنافس النوعية المحلية، مما يؤكد رأينا القائل: "إن الحل بأيدينا"، وأنا مطالبون بإنتاجها محليا، وهو أمر ممكن جدا. وبالنسبة إلى ما أثير من أن لون البطاطا المستوردة أسود، ومن النوع الذي يعطى للخنازير -أكرمكم الله- أقول إن هذه كلمة حق أريد بها باطل، إذ يوجد على مستوى العالم، حوالي 60 نوع من البطاطا، 38 نوع تعتمدها الجزائر، والجزائر عضو في المنظمة العالمية للتغذية، وليس لدينا حق رفض البطاطا، لأن لونها أسود. أما أنها من مأكولات الخنازير "أكرمكم الله" فأقول إن هذا الحيوان يتناول الجزر، واللفت، والشمندر، وتلغودة وغيرها من النباتات. إذن، تم استيراد 64000 طن من البطاطا، راقبتها على مستوى الميناء المصالح الفلاحية والتجارية، وتم حجز حوالي 1000 طن منها، لأن أصحابها أسأؤوا تخزينها. هذا حتى تكون الأمور واضحة. علما أن قضية الاستغناء عن استيراد البطاطا -حسب الخبراء- أمر ممكن جدا.

و1.235.000 تاجر ينشطون جهارا نهارا، والتجارة مفتوحة. فعلا قد يكون هناك توجه نحو الاحتكار، ولكن قمنا مؤخرا بتعديل قانون المنافسة لتحديد نسبة 45٪ كأقصى نسبة لمساهمات المتعاملين الاقتصاديين والتجارين بالجزائر. وبالتالي، إنشاء مجلس وطني للمنافسة لتهديب المنافسة، كونها تعد عنصرا من عناصر ضبط الأسعار. نرجو -إن شاء الله- أن يرى هذا المجلس النور، ويؤدي دوره الكامل في هذا القطاع.

أجدد شكري الخالص إلى السيد النائب، وإلى الإخوة الحاضرين، والسلام عليكم.

**الرئيس :** شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بن حصير، صاحب السؤال رقم 01، فليفضل.

**السيد بلقاسم بن حصير :** بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد رئيس المجلس المحترم،  
السادة الوزراء،

طبقا لأحكام المادتين 100 و134 من الدستور، والمادة 68 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين الغرفتين والحكومة، والمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

أستسمحكم، معالي الوزير، بطرح السؤال الشفوي المتضمن ما يأتي :  
تعاني مستشفيات باتنة عدة مشاكل، وبالأخص المستشفى الجامعي بهذه الولاية.

معالي الوزير،

من الضروري التكفل الجيد بالنساء الحوامل وهذا للتقليل من نسبة الوفيات عند الأطفال حديثي الولادة. ومن الضروري أيضا إنشاء مصلحة خاصة بالتوليد على مستوى المركز الاستشفائي الجامعي وذلك للتقليل من الضغط الموجود على عيادة التوليد وأمراض النساء، والتي أصبحت غير قادرة على تلبية طلبات العدد الهائل من المرضى الوافدين إليها من مختلف الولايات.

السيد الوزير،

إن مصلحة تصفية الدم لمرضى الكلى، الموجودة على مستوى المركز الاستشفائي الجامعي، غير كافية وذلك نظرا إلى عدد الوافدين من الولايات المجاورة. وعليه، من الضروري توسيع هذه المصلحة.

**الرئيس :** شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد أمحمد حديبي للتعقيب، فليفضل.

**السيد أمحمد حديبي :** بسم الله الرحمن الرحيم.  
شكرا السيد الرئيس.

أذكر أن تدخلني كان من باب الروح والمصلحة الوطنيتين. لا يهمني إن كان المواطن يتألم غدا جراء هذا الأمر بقدر ما يهمني اليوم القرار السياسي للبلاد، الذي أصبح مرهون لدى بعض الجماعات التي تهدد استقرار البلاد ومصالحها. هو ذا الأمر المهم، ذلك أنه عندما نلاحظ عندنا استيراد مواد غير مطابقة للمقاييس العالمية، وحلقة تعكس وجود مجموعة تتكون من المستورد والوسيط وأصحاب غرف التبريد وطاقم التفتيش، متورطة في هذه القضية، ثم نجد من بين 16 مستوردا 11 منهم لهم سوابق جنائية وجرمية، وذلك حسب ما تداولته وسائل الإعلام، هل يحق للمواطن أن يتساءل اليوم: أين هي الدولة؟

ولماذا وصل سعر الكيلو غرام من السميد إلى مبلغ 50 دج؟

أنا أشكر السيد الوزير على الجهود التي بذلها ولا أنفي ذلك، لكن المواطن يتساءل عن الملموس، وليس عن الإجراءات. وبارك الله فيكم.

**الرئيس :** شكرا السيد النائب، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير التجارة للتعقيب.

**السيد الوزير :** الشكر موصول للسيد النائب.  
السيد الرئيس الموقر،

أذكر بأن التجارة حرة ومفتوحة للجميع. وأدخلنا لتوسيع هذا النشاط أكثر، تعديلا في مشروع قانون المالية يمكن الجميع من ممارسة التجارة بكل حرية. وأوضح أن الوزارة قائمة بدورها على مستوى كل الموانئ لمراقبة نوعية السلع المستوردة.

صحيح أنه قد تتسرب أحيانا -وهو أمر يقع في كل الدول- بعض السلع غير المطابقة للمواصفات الوطنية، لكن هذا لا يعني رؤية السواد في كل مكان. فقط، علينا أن نقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت، ونسعى جاهدين لتحسين هذا الأمر. أما عما أشار إليه النائب من وجود جماعات تهدد استقرار البلاد، فأراها كلمة كبيرة جدا، بحيث لدينا اليوم 22.000 مستورد

أقترح السيد الوزير، فتح تحقيق بخصوص هذا الوباء الذي يمس...

**الرئيس :** شكرا.

أطلب من الزملاء احترام الوقت المخصص لطرح الأسئلة، لأنني لا أريد أن أقطع الكلمة.

علما أن المواطنين يتابعون هذه الجلسات، وبودي أن تكون فعالة وتحافظ على مضمونها الحقيقي حتى لا ينفر المواطن الشاشة.

وعلى العموم، مازالت المناسبات عديدة كمشروع قانون المالية مثلا، لطرح الأسئلة والانشغالات المتعلقة بمختلف القطاعات. أحيل الكلمة الآن إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

**السيد الوزير :** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أولا، ما تعلمته من المجلس الشعبي الوطني، أن القضايا الخاصة بالمنطقة التي نعيش فيها، لا تطرح مع القضايا الوطنية. لكن مادام الأمر من صلاحيات مكتب المجلس، فأنا أنصاع لقراراته.

ثانيا، لا يعقل طرح أسئلة لا تتضمنها الأسئلة الأساسية، إذ أن قضية الأمراض الناتجة عن حرفة صقل الحجارة، لم ترد في سؤال السيد النائب بتاتا.

وإذا كان لا بد من أن أشكر السيد النائب الفاضل على سؤاله، فإنني لا أجيبه على الشطر الثاني منه المتعلق بمنطقة تكوت، كونه ينحصر في مجال ضيق مقارنة مع ما هو موجود على المستوى الوطني. وأنا أشكره، لأنه مكنتني من الحديث على برنامج يخص الوطن بكامله وهو مجال الصحة وما يتعلق بها، ومدى إرتباطها مع الأسئلة التي طرحها، أي ضرب عصفورين بحجر واحد.

مثلا، عندما نتحدث على برنامج الإنجازات في الجزائر، نتعرض إلى الإنجازات الخاصة بولاية باتنة، والتي سأذكرها في سياق الإجابة عن السؤال.

كما نرى ضرورة بناء عيادات على مستوى الولاية، وذلك نظرا إلى النمو الديمغرافي أو الزيادة في الكثافة السكانية.

ثم ونظرا إلى النقص الفادح على مستوى الولاية والراجع كذلك لمشكل النمو الديمغرافي، والزيادة السكانية، نرى من الضروري فتح مناصب شغل جديدة للأطباء الأخصائيين في الاختصاصات الآتية:

- التوليد وأمراض النساء،
- طب الرضع،
- الأمراض القلبية،
- التخدير والإنعاش،
- الجراحة العامة،
- أمراض العيون،
- الأمراض الجلدية.

هذا ولدي بعض الملاحظات :

نظرا إلى احتياجات المنطقة ومتطلباتها نتيجة الكثافة السكانية وكثرة المرضى، أقترح بناء مستشفى جامعي جديد، لأن المستشفى الحالي أصبح لا يلبي كل متطلبات مواطني ولاية باتنة...

**الرئيس :** شكرا السيد النائب، المدة محددة بثلاث دقائق. ثم عندما يشمل السؤال عشرة أسئلة، لا يصبح سؤالاً...

علما أنني أشرت إلى الاختصار في التطرق إلى السؤال وإلى تفادي قراءة الحيشيات... نضيف دقيقة واحدة للسيد النائب.

**السيد بلقاسم بن حصير (بواصل) :** السيد الوزير.

توجد في دائرة "تكوت" (ولاية باتنة) ظاهرة خطيرة جدا تدعى "صقل الحجارة" والتي أدت إلى وفاة العديد من الأشخاص بلغ عددهم مؤخرا 40 حالة وفاة، منها 27 حالة في هذه الدائرة.

ويوجد عدد مماثل من الحالات التي تعاني نفس المرض، حيث ينقل المرضى للعلاج في كل من مستشفى باتنة ويسكرة، ثم يعودون إلى منازلهم في انتظار الموت.

علما أن أكثر من 3000 مواطن من ولاية باتنة يمتنون حرفة صقل الحجارة عبر التراب الوطني رغم أنهم غير مؤمنين، ورغم تحذير الأطباء من هذه الحرفة إلا أن العديد من الشباب يمارسونها بسبب الفقر وذلك في غياب جهة تتكفل بالأمهم وبمأساتهم رغم صرخات المواطنين.

إلى أن بلغت 24.7 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. ونسأل هنا: هل هذه النسبة معقولة، أو غير معقولة؟

عند مقارنتها بالنسب المتواجدة في البلدان المجاورة نجد أننا أحسن، لأنه على مستوى إفريقيا ككل تقدر نسبة وفيات الأطفال بـ 169 حالة وفاة لكل 1000 مولود جديد، وهي نسبة مرتفعة بعض الشيء مقارنة بما هو عندنا أي (24.7).

أما بالنسبة لوفيات الأمهات، ذكر أحد وزراء البلدان المجاورة أن نسبة وفيات الأمهات عندهم تقدر بـ 270 حالة لكل 100.000 حالة، وهي كذلك نسبة مرتفعة مقارنة بالنسبة المذكورة عندنا (أي 88.9)، لكن عند المقارنة بمن هم أقل نسبة منا، نجد أننا مازلنا بعيدين، والطريق ما يزال أمامنا طويلا جدا، ذلك أن نسبة وفيات الأمهات في الدول المتطورة تقدر بحوالي ست (6) حالات من مجموع 100.000 حالة، أو 1000 حالة من الأطفال. ومع ذلك ما يزال المشوار أمامنا طويلا. وللتكفل بذلك، فقد صدر مرسوم في نوفمبر 2005 يتكفل بكل ماله علاقة بصحة الأم والطفل قبل الولادة وبعدها. وحاليا يطبق البرنامج بالتعاون مع دول متمكنة من هذه القضية، ولنا أمل في الوصول إلى ما خطط لنا من الأمم المتحدة بخصوص أهداف الألفية الممتدة لسنة 2015. ونحن نتمنى أن نصل إلى ذلك قبل المدة المحددة، أي في سنة 2011 -إن شاء الله- حتى تكون نسبة الوفيات عندنا في مستوى الدول المتقدمة.

أما بخصوص الأمراض كالسرطان والأمراض العقلية وغيرها، سطر برنامج كبير في إطار ما ذكرته، يمس كل الجهات وأحيانا كل الولايات، بما في ذلك الإدمان على المخدرات، حيث انطلقت الأشغال لإنجاز ما يقارب 53 مركزا للمعالجة الوسيطة لمدمني المخدرات و15 مركزا لما يعرف بالفطام.

علما أن ولاية باتنة ومناطق أخرى من الجزائر، من مستفيدي هذه المنجزات.

فيما يتعلق بالاختصاصيين، تعرفون جميعا أن الخدمة المدنية كانت، قبل سنتين، محدودة بحيث يتم إرسال الأطباء إلى الجنوب. ولكن سرعان ما يجدون أنفسهم -بعد مرور شهر أو شهرين- بولايات قسنطينة أو الجزائر العاصمة أو وهران. واليوم قررنا وضع حد لذلك، حيث من بين 3000 مختص متخرج منذ سنة 2005 إلى غاية 2007، كدورة أولى، تم توزيعهم في مناطق أقصى الجنوب والهضاب العليا.

الجزائر اليوم سائرة وفق برنامج الرئيس (2005-2009) والذي لا بد أن ندين له بذلك. فما ينجز حاليا، وما أستلم في مدة الأربعة أو الخمسة أشهر الأخيرة، وما سيستلم قبل نهاية السنة، وما ينجز، وما هو بصدد الدراسة، والمتعلق ببطاقة الاستشفاء المقدره بعدد 15.282 سرير، يتجاوز ربع ما أنجز في مدة 46 سنة، أي ما يعادل نسبة 28٪، أي ما أنجز في مدة 46 سنة، أنجز اليوم في ظرف خمس (5) سنوات، وهذا هام جدا.

وضمن هذه النسبة، أنجزت مستشفيات في ولاية باتنة، وأخرها ما ورد في البرنامج التكميلي لفخامة الرئيس خلال زيارته الأخيرة للولاية، وهي كالتالي:

- مستشفى 120 سرير في ثنية العابد،
- مستشفى 120 سرير في رأس العيون،
- استعجالات طبية من الطراز الرفيع في منطقة بركة،
- استعجالات طبية في مدخل باتنة،
- استعجالات طبية كبيرة تابعة للمستشفى الجامعي لولاية باتنة.

إضافة إلى 11 عيادة طبية في مختلف المناطق الجبلية لهذه الولاية، وخمس عيادات متعددة الخدمات تضمنها البرنامج التكميلي لسيادة الرئيس خلال زيارته الأخيرة لولاية باتنة.

فيما يخص البرنامج المتعلق بصحة الأم والطفل، سأذكره -إن شاء الله- بعد الظهيرة، عند مناقشة مشروع قانون المالية، وفي مناسبات أخرى.

أما عن وفيات الأمهات والأطفال، خلال الحمل والولادة وبعد الولادة مباشرة، وكذا وفيات الأطفال بعد الولادة بمدة 28 يوم، فإن صحة الدول تقاس بهاتين النسبتين.

أتمنى ألا يقاطعني السيد الرئيس، لأن الأمر مهم ويخص قضايا وطنية هامة جدا، وأضرب لكم بعض الأمثلة في هذا المضمار من نسبة الوفيات التي كانت خلال ستة 1989 تقدر بـ 230 حالة وفاة لكل 100.000 مولود جديد، ولد حيا. ثم إنخفضت هذه النسبة -سنة 1999- إلى 117 حالة وفاة أم من كل 100.000 مولود حي، وإنخفضت تدريجيا خلال هذه السنة إلى 88.9 حالة وفاة أم من كل 100.000 مولود جديد.

بالنسبة إلى وفيات الأطفال، كانت النسبة تقدر سنة 1999 بـ 44 حالة وفاة لكل 1000 مولود جديد حي، وإنخفضت هذه النسبة

**السيد الوزير :** أنا لا ألوم السيد النائب الفاضل كونه طرح قضية لم ترد في السؤال الشفوي.

لكن أنا أحترم كثيرا الأمور من حيث الشكل. ثم للدولة مراسم، ولا يمكننا عند الرد على سؤال معروف طرح أسئلة أخرى، وإن كنت على علم بهذه القضية التي طرحها عدة أشخاص من ولاية باتنة، والتي هي من اهتمامات الوزارة رغم أن القضية لا تخصها وحدها.

علما أن الوزارة ستتكفل بها بطريقتها الخاصة. ثم إن الأمر لا يتعلق بولاية باتنة فقط، وإنما يهم ولايات أخرى، ويعود إلى من يمنح الترخيص ومن يراقب العمل الصناعي أو النشاط الاقتصادي وانعكاس ذلك على الصحة.

هذا وستصل إلى السيد النائب أجوبة تفصيلية عما طرحه في سؤاله، وهو سؤال متكفل به قبل طرحه علينا كونه من اهتمام الدولة الجزائرية، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد الوزير، ودون الإطالة في الحديث، أشير بخصوص مضمون الأسئلة الشفوية، إلى أنه كلما كان للنائب تأثير في المستوى المحلي، وكلما كان كلامه مسموعا، وأخذت ملاحظاته بعين الاعتبار، يترك المشاكل المحلية المحضنة في إطارها المحلي، ويتطرق إلى القضايا الوطنية.

لكن مادام لم يحن بعد وقت الوصول إلى هذا المستوى، ترك المكتب الباب مفتوحا في مجال مضمون الأسئلة الشفوية، أي بإمكانها التطرق إلى القضايا المحلية والوطنية، متمنين مساعدة الطاقم الحكومي في ذلك حتى يسمع صوت النائب في المستقبل على المستوى الوطني باقتراحه حلولا تؤخذ بعين الاعتبار دون التعدي على صلاحيات السلطة التنفيذية. ومن حق النائب من باب الرقابة التطرق إلى المشاكل المطروحة محليا أو ولائيا، وإبداء رأيه في ذلك، ومن ثمة إيجاد الحلول المناسبة وتخفيف العبء محليا، للتفرغ بعد ذلك إلى المشاكل الوطنية. وحينها ينظم المكتب الأمور بطريقة مغايرة. لكن حاليا، الباب مفتوح لطرح كل الأسئلة الشفوية في مضمونها، وشكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الصالح بوشارب، صاحب السؤال رقم 05، فليتفضل... حول السؤال الشفوي إلى سؤال كتابي، وأحيل الكلمة إلى السيد زين الدين بن مدخن، صاحب السؤال رقم 09، فليتفضل.

كما أن ولاية باتنة انتقلت من 126 طبيب إختصاصي في سنة 2005 إلى 185 طبيب مختص حاليا، وهكذا بحسب تخرج الطلبة من الجامعة الجزائرية.

هذا بخصوص ما ورد في سؤال السيد النائب، أما عن التفاصيل فسأقدمها له لاحقا وستكون ملمة بكل جوانب الأسئلة المطروحة.

وكما تلاحظون، تتكفل الجزائر ككل -تماشيا مع ما ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية- بكل القضايا المطروحة، والحمد لله، كل ما طلبناه من دعم مالي سخر لقطاع الصحة، وآخرها البرنامج التكميلي للعاصمة لإنشاء معهد مختص في القلب، وإنجاز ثلاثة مستشفيات بـ 240 سريرا في كل من بلديات أولاد فايت، ودرارية، وبراقي و30 عيادة متعددة الخدمات، وأربع عيادات للولادة المتخصصة، ومركز كبير للحروق المتفاوتة. شكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس :** شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بن حصير للتعقيب، فليتفضل.

**السيد بلقاسم بن حصير :** سيدي رئيس المجلس، إذا تحدثت بصفتي نائب في هذا المجلس الموقر على المشاكل التي تعرفها مستشفيات ولاية باتنة، فهي تعم الوطن بكامله. هذا جهة، ومن جهة أخرى، سيدي الوزير المحترم، وبخصوص قضية بلدية تكوت التي وقع بشأنها ما وقع من وفاة 40 شخص، تطرقت الجرائد والعامية إليها، وما زال المرضى ينتقلون إلى ولايتي باتنة وبسكرة لتلقي العلاج، ليعودوا إلى بيوتهم ينتظرون الموت، فإنني أقول - إذا سمحت سيدي الوزير - إبقاء الاقتراح الذي تفضلت به والخاص بإنشاء لجنة تحقيق في هذه القضية.

وعن ذكر السيد الوزير عدم وجود هذه القضية في السؤال، أجيبه - حسب معرفتي ونظريتي - أن هذه القضية وطنية ولا تخفى على أحد، ومست مواطنين لا حول لهم ولا قوة، يعملون في المحجر ولقوا حتفهم، ولم يجدوا أحدا يمد لهم يد المساعدة لا من حيث الصحة، ولا من حيث التأمين، سيدي الرئيس. وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد بلقاسم بن حصير، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير للرد، فليتفضل.

هذا وبخصوص ما ورد في السؤال من التدابير الاستعجالية المتخذة للحفاظ على السور الروماني لمدينة تبسة، وكذا التدابير الاستعجالية المتخذة للحفاظ على باقي المعالم الموجودة بالولاية، أود أولاً، وقبل كل شيء استعراض التفاصيل بخصوص هذين الانشغالين، الإشارة إلى أن ولاية تبسة ما هي إلا عينة من واقع التراث الثقافي عبر باقي التراب الوطني، والذي لم يعرف تكفلاً حقيقياً. وكما يقال "في الصراحة راحة" إلا أنه منذ سنة 2006... قبل ذلك كان وضع التراث الثقافي يُلخص في اتخاذ إجراءات عشوائية، حيث يأتي من هب ودب ويضع لمسائه على التراث، ويعتبر نفسه صاحب اختصاص، مع أنه خارج الضوابط القانونية.

كما كان وضع التراث الثقافي من وضع الثقافة، أي بمعنى "محموطة عائشة مرتي"، أي وفق الاعتمادات المخصصة لقطاع الثقافة.

لذا يجب ألا نتعجب عندما نسمع عن انتهاك التراث الثقافي قبل سنة 2006، لأن السبب يعود إما إلى تدخلات خارج الضوابط القانونية، أو إلى عدم تخصيص اعتمادات مالية.

وفي هذا السياق العام، لم يكن غياب النصوص التطبيقية للقانون رقم 98-04، في صالح التراث، حيث تعرض إلى كثير من الانتهاكات بفعل انعدام الضوابط التي تحدد كيفية إعداد الدراسات، وسير أعمال الترميم، واختيار المؤسسات المشرفة على العمليات المتصلة بحماية التراث الثقافي. كما أن قلة الاعتمادات المالية، كما ذكرت سابقاً، حالت دون تمكيننا من التكفل الجاد بمختلف المعالم التاريخية، مما زاد في تدهور وضعيتها. وكان لحسن حظ ولاية تبسة أنها استفادت منذ سنة 2006، عناية خاصة بفضل برنامج تنمية الهضاب العليا، بفضل تعيين مدير للثقافة من أهل الاختصاص، أطلب منكم أخي النائب الاعتناء به، لأنه مهندس معماري مختص في الترميم، وتم إرساله إلى ولاية تبسة لما لها من موقع خاص بالنسبة إلى التراث الوطني والعالمي، أي بالنسبة إلى الجزائر خاصة وإلى المغرب العربي عامة.

أما فيما يتعلق بالسور الروماني الموجود بوسط مدينة تبسة، وكما يقال باللغة الفرنسية "L'enfer est pavé de bonnes intentions" فلقد تم ترميمه قبل سنة 2005، أي قبل صدور النصوص التطبيقية لقانون التراث، والتي تضبط

السيد زين الدين بن مدخن : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.  
السيد الرئيس المحترم،  
معالي الوزراء،  
زميلاتي، زميلاتي،  
تحية طيبة،  
عيدكم مبارك لكم ومن خلالكم إلى كافة الشعب الجزائري.

لاشك أن المحافظة على التراث الوطني جزء أساسي من مهام المجموعة الوطنية، وينوب عنهم في المحافظة عليه قطاع وزارة الثقافة. وعلى اعتبار الآثار إحدى عناصر التراث الوطني، بل إن بعضها مصنف من ضمن التراث الانساني، وعلى اعتبار عمليات التخريب والإتلاف التي طالت جزء من السور الروماني لمدينة تبسة بفعل تحويله - للأسف الشديد - إلى مكان لرمي النفايات وحرقتها، فإنني أتشرف بطرح على معاليكم، سيدتي وزيرة الثقافة، السؤال الشفوي الآتي :

ما هي التدابير الاستعجالية التي تعتمون المبادرة بها للحفاظ على السور الروماني لمدينة تبسة، وباقي المواقع الأثرية الموجودة بالولاية، بل وعلى مستوى كل التراب الوطني؟ شكراً لكم، سيدي الرئيس.

الرئيس : شكراً السيد زين الدين بن مدخن، وأحيل الكلمة إلى السيدة خليفة تومي وزيرة الثقافة للرد على السؤال، فلتفضل.

السيد الوزيرة : بسم الله الرحمن الرحيم،  
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
زميلاتي الوزراء،  
السلام عليكم.

صح عيدكم، متمنية لكم الصحة والهناء. وعقبال العام المقبل إن شاء الله، في حياتكم وحياة العائلة وحياة كل الشعب الجزائري.

أشكر السيد النائب زين الدين بن مدخن على سؤاله الوجيه، الذي يخلص وضعية التراث الثقافي في إحدى القلاع الهامة للتراث بوطننا الشاسع، وبالأخص منطقة تبسة التي تزخر بالكثير من المعالم التاريخية والتي يحتوي باطنها على كثير من الشواهد التراثية المغمورة، تمثل كل حقبات التاريخ وما قبل التاريخ.

وللتوضيح، دائماً بخصوص هذه المشاريع، لقد تمت أشغال مشروع انجاز المتحف الجهوي، وأوشكت الأشغال على الانتهاء بخصوص مشروع ترميم باب قسنطينة، وترميم قوس نصر باب كركا لله.

أما عن مشروع دراسة معصرة الزيتون الرومانية ببرزقان وترميمها، فقد تمت المرحلة الأولى الخاصة بها والمتمثلة في إعداد دفتر الشروط، وما تبقى سوى فتح باب الصفقات، والدعم المالي موجود، والحمد لله.

أما عن برنامج تنمية مناطق الهضاب العليا، فلعلمكم، استفادت كثيرا وزارة الثقافة من صندوق الجنوب والهضاب العليا، في مجال التراث الوطني، وتمثل ذلك فيما يأتي :

- تخصيص غلاف مالي لجرد الممتلكات الثقافية المادية وغير المادية لولاية تبسة.

- إعداد دراسة بغرض حماية وتثمين الجدار البنظي وتثمينه.
- إعداد دراسة كنيسة تبسة وتثبيتها.
- وضع سياج موقع تبسة الخالية.
- إعداد دراسة بغرض حماية قرية "يوكوس" وتثمينها، والتي تعتبر قرية ذات نمط نوميدي.
- تهيئة وتجهيز المقر الحالي للمقاطعة الأثرية وتحويله إلى ملحقة للمركز الوطني لعلم الآثار، وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي (جامعة تبسة).
- إعداد دراسة وإنجاز وتجهيز ملحقة البحث فيما قبل التاريخ والانتروبولوجيا والتاريخ.

علما أنه سيتم الانطلاق في هذه المشاريع بمجرد اتمام دفاتر الشروط الجاري إعدادها، وتدخّل ميزانية كل هذه المشاريع ضمن الاعتمادات التي خصصت سنة 2006 لصندوق الهضاب العليا.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن وزارة الثقافة بصدد إعداد ملفات ضرورية لتصنيف عدد من المواقع داخل المدينة العتيقة التي يحيط بها هذا الجدار البنظي، حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات الملائمة التي تترتب عن تصنيف أي معلم تاريخي داخل هذا السور. أشكركم جزيل الشكر على هذا السؤال، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس :** شكرا السيدة الوزيرة، وأحيل الكلمة إلى السيد زين الدين بن مدخن، للتعبير، فليتفضل.

طرق ممارسة الترميم، حيث رمم باستعمال الخرسانة والإسمنت... فأوقفنا الأشغال في سنة 2005 لمدة سنة، وكلفنا بعدها لجنة في ولاية تبسة، والسيد والي الولاية مشكور، ونشكره علنيا على اهتمامه بالتراث واحترامه لقانون التراث ونصوصه التطبيقية... إذن منذ سنة 2006 كلف مكتب دراسات مختص بالأمر، وأقضت الدراسة إلى ضرورة إعادة ترميم ذلك السور على أن تستأنف الأشغال وفقا للمعايير العلمية والتقنية.

ولعلمكم، لقد خصص لهذا المشروع في سنة 2006 رخصة برنامج قدرها 30 مليون دج من صندوق الهضاب العليا، وتحصل على اعتمادات الدفع بتاريخ 6 أكتوبر 2007، أي منذ أسبوعين. ويعمل حاليا مدير الثقافة، الذي يعتبر مهندس مختص في الترميم، على تحضير دفاتر الشروط للمشروع في العمل بتهديم الإسمنت وإرجاع السور إلى ما كان عليه من قبل.

أما عن رمي النفايات وحرقتها، فأنا أشكر أخي النائب، لطرحه هذا السؤال، ذلك أنه من مسؤولية وزارة الثقافة الحفاظ على ذلك السور المصنف من ضمن التراث الإنساني بعدم زواله. أما ما يحيط السور، فهو من مسؤولية وزارة الثقافة والجماعات المحلية وقطاعات أخرى وكذا المجتمع المدني. وعليه أشكر أخي النائب على سؤالك هذا كونه منحني فرصة قول إن مدير الثقافة يعيش في عزلة ووحدة، ويحتاج إلى مساندة ذلك أن سور الروماني يحذوه سوق تجاري يبيع ويشترى فيه التجار يوميا. وأقترح، أخي النائب، التجند بجيش يقظ لتوعية هؤلاء التجار والمجتمع المدني والولاية ككل. بتهديم ذلك السوق المحاذي للسور الروماني، سور يمثل ذاكرة شعب وأبناء ولاية تبسة خاصة، والأمة الجزائرية عامة.

أما بخصوص الشرط الثاني من السؤال والمتعلق بالتدابير الاستعجالية المتخذة للحفاظ على باقي المعالم الموجودة بالولاية، فأود لفت انتباهكم إلى أن ولاية تبسة استفادت 11 مشروعا تتمثل في :

- إعداد دراسة إنجاز متحف جهوي للآثار والذي يعد مهما جدا لكي نستثمر التراث. وستنتهي الأشغال به عن قريب ليدشن سنة 2008، إن شاء الله.

- ترميم باب قسنطينة.
- ترميم قوس النصر أبواب كركا لله.
- دراسة معصرة الزيتون الرومانية ببرزقان وترميمها.

القطاعات الوزارية الأخرى، وأن مشروع المرسوم التنفيذي مطروح على مستوى الأمانة العامة للحكومة لإنشاء مركز وطني لترميم، علما أنه يوجد على المستوى الوطني 35 مهندسا معماريا مختصا في الترميم، 35 فقط وليس 36 أو 37، بل 35 مهندسا مؤهلا من بينهم صديق كان نائبا بالمجلس الشعبي الوطني. إذن، نحن بحاجة إلى تكوين مهني، وسيبرى هذا المركز النور في أواخر هذه السنة، إن شاء الله، وستكون له ملحقات في كل ربوع الوطن. علما أن الجزائر. شاسعة بطولها وعرضها، خلقت ببهاء منظرها ولها تراث مفرح، علينا أن نتباهى بها أمام الأجناس الأخرى، كما علينا تسخير كل الإمكانيات للحفاظ على هذا التراث بتكوين اليد العاملة المؤهلة، وشكرا جزيلًا. سيدي الرئيس.

**الرئيس :** شكرا السيدة الوزيرة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد معوش، صاحب السؤال رقم 02، فليتنفضل.

**السيد أحمد معوش :** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الحضور. سؤالي موجه إلى معالي وزير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والذي أستسمحه بطرحه كالاتي : إن التوجه العام يسير نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، وذلك في إطار الدخول في الاقتصاد العالمي.

وينجر عن هذا الانفتاح الاقتصادي، قطاع صناعي خاص كبديل للقطاع الصناعي العمومي، والهدف منه هو بلوغ النجاعة مع رفع النمو الاقتصادي من أجل تحسين معدل الدخل القومي وكذا حل معضلة التشغيل.

ومن هذا المنطلق، تسعى برامج الحكومات المتتالية بما في ذلك البرنامج الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في 28 يونيو 2007 - إلى خصخصة القطاع الصناعي العمومي بهدف تحسين قدراته التنافسية. إلا أن النتائج المسجلة في القطاع الصناعي الخاص في السنوات الأخيرة، تبقى غير تلك المنتظرة، إذ نسبة النمو التي سجلها هذا القطاع في 2006 تجعله بعيدا عن بلوغه الأهداف المنشودة، والمؤشر الاقتصادي لهذا يكمن في التزويد والتمويل المتزايد للسوق الجزائرية بالسلع المستوردة.

**السيد زين الدين بن مدخن :** شكرا سيدي الرئيس. أشكر السيدة الوزيرة على هذه الصراحة. وبدوري، أغتنم هذه الفرصة لأوجه دعوة رسمية إلى السيدة الوزيرة لزيارة ولاية تبسة وللوقوف المباشر والمعينة الميدانية، ومباشرة الإجراءات الفعلية والملموسة. وللأسف الشديد، أغتنم هذه الفرصة كذلك لأقول للشعب الجزائري ولبرلماننا الموقر والسيدة الوزيرة، إن المديرية الجهوية للآثار موجودة داخل السور الروماني، وكل أعمال التخريب والاتلاف تجري على مرأى ومسمع ومشهد ميداني لهذه المديرية.

وفي إطار التضامن الحكومي، أود أن أقترح على السيدة الوزيرة وعلى معالي وزير التكوين المهني، المبادرة بإنشاء فرع على مستوى مراكز التكوين المهني، يعني بتكوين يد عاملة مختلفة في ترميم الآثار وصيانتها، لأن ذلك من شأنه أن يوفر أداة فعالة لحماية هذه الآثار وصيانتها.

ثم لا يكفي ذلك، بل وجب الاهتمام بإدراج مادة في المنظومة التربوية تعني بتوعية أبنائنا والناشئة بأهمية هذه الآثار والمحافظة عليها، وتجنيدها كل المجتمع بما في ذلك التجار الذين لا يمكن أن نوقف أنشطتهم، بتوعيتهم أكثر بأهمية المحافظة على هذا التراث المكتسب.

أشكر السيدة الوزيرة على هذه الصراحة، وأشكر المجلس الموقر وزميلاتي، زملائي على كرم الإصغاء، وشكرا سيدي الرئيس.

**الرئيس :** شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيدة الوزيرة للتعقيب في مدة دقيقتين، فليتنفضل.

**السيدة الوزيرة :** شكرا جزيلًا سيدي الرئيس. أشكر السيد النائب على الدعوة، وسأليها بكل فرح وسرور. عليه فقط أن يتفهم أنني لا أستطيع زيارة المنطقة ويدي فارغتين. وما دمت وزيرة للثقافة، الثقافة الجزائرية تقتضي أن نحمل معنا على الأقل شيئًا إلى هذه المنطقة. واليوم، وقد خصصت ميزانية لقطاع الثقافة، وبحوزتنا مشاريع، فبإمكاننا زيارة ولاية تبسة وولايات أخرى.

هذا وأثمن اقتراح السيد النائب وأحيطه علما بأن الاتفاقية مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، قد أبرمت وأضيف له خيرا آخر قد يفرحه، ويتمثل في أن وزارة الثقافة بصدد إعداد دراسة مع

دائرتنا الوزارية مستعدة لاستقبال السيد النائب وإطلاعه على جميع المعطيات والبرامج التفصيلية التي تسعى الوزارة لمباشرتها في الميدان من أجل بلوغ الأهداف التي ذكرتها.

لقد شكل، والكل يعلم ذلك، إنشاء دائرة وزارية مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1994، مرحلة جديدة، باعتبار أن هذا القرار كان تأكيداً صريحاً لبلادنا نحو حرية التعاون. كما سمح هذا الإجراء للسلطات العمومية بامتلاك أداة مؤسسة قادرة على إرساء ديناميكية طوعية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها. ومكنتنا المرحلة الممتدة من 1999 إلى يومنا هذا، من تسجيل نقلة نوعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - رغم أنها غير كافية - من خلال العناية المتزايدة بهذا القطاع عبر برامج الحكومات المتتالية. وتجسدت هذه العناية بالخصوص من الجانب المؤسساتي بإصدار القانون رقم 18-01 المؤرخ في ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي حدد المبادئ الأساسية لسياسات مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها. كما كان لإصدار النصوص التطبيقية وعددها حوالي 46 نصاً تطبيقياً، دور في تعزيز وتوسيع الإطار التنظيمي المسير للقطاع، وإعطائه رؤية واضحة في المستقبل. وابتداءً من سنة 2003، كنفدت الوزارة من نشاطها الميداني من خلال إنشاء المديرات الولائية في 48 ولاية، حيث أنيط لهذه المديرات دور التنشيط الاقتصادي والمرافقة لحاملي المشاريع. وتدعم أيضاً هذا المسعى تدريجياً بإنشاء آليات أخرى كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاولة منه للتخفيف من معضلة التمويل، التي ماتزال تشكل عائقاً كبيراً في تكثيف نسج مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة.

كما عرفت الواجهة المؤسساتية تنصيب المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعبر تركيبته ومهامه عن إرادة فعلية للانفتاح على عالم المؤسسة ومنظماتها التمثيلية، وكذا تنصيب المجلس الوطني للمناولة والذي يهدف بدوره - ضمن هذا المسعى - إلى إضفاء التكامل بين النسيج الاقتصادي الوطني أكان عمومياً أم خاصاً. هذا ومكنت إحصائيات القطاع من بلوغ نهاية يونيو 2007، قرابة 244 284 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، بمستوى نمو وصل سنة 2006 إلى حوالي 30.000 مؤسسة سنوياً.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق يفرض أن تؤدي فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً قيادياً من حيث نسبة النمو الاقتصادي، ومنافسة السلع المستوردة، خاصة بعد إبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإقبالها على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه، أسأل معالي الوزير عن تحليله لوضعية القطاع الصناعي الخاص على أساس تطور نتائج السنوات الأخيرة. كما أسأله عن الإجراءات التطبيقية التي تنوي اتخاذها وزارته بصفة خاصة، والحكومة بصفة عامة، لجعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي، وتمويل السوق الداخلي بالسلع من جهة، ولتفادي زوال الكثير منها بسبب المنافسة الشرسية مع المحافظة على مناصب الشغل، من جهة أخرى، وشكراً.

**الرئيس :** شكراً السيد أحمد معوش، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

**السيد الوزير :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيدات والسادة النواب،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بداية، بخالص عبارات الشكر إلى السيد النائب أحمد معوش، الذي - ومن خلال سؤاله هذا يتيح لي فرصة تقديم بعض المعطيات عن سياسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ودوره في دعم الاقتصاد خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه هذا الأخير منذ قرابة عقدين من الزمن.

ونظراً إلى أهمية السؤال وإلى صيغته العامة إلى عائق الوقت المتاح لنا للرد، فإنني سأقتصر على ذكر العناصر العامة لسياسة الحكومة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، وجعلها تؤدي دوراً متنامياً لتصبح - كما ذكر السيد النائب - قاطرة حقيقية للاقتصاد الوطني، خاصة بعد التراجع الذي عرفه ويعرفه القطاع العمومي خارج المحروقات، من خلال عمليات الخصخصة، أو الشراكة، أو عمليات الحل التي تعرفها الكثير من المؤسسات العمومية. وتبقى طبعاً

بأهمية هذه العملية التي مست حوالي 30 ولاية من خلال 9 تجمعات جهوية من أصل 14 تجمع مبرمج لهذه السنة وشارك فيها قرابة 1000 مشارك من أرباب المؤسسات، واستقبلنا أكثر من 140 تعبير عن نية الاندماج في هذا البرنامج. وتبقى طبعاً هذه العمليات مرتبطة بمدى تجاوب أصحاب المؤسسات، لأن عملية التأهيل عملية طوعية، واستجابة أصحاب المؤسسات ذاته، وبالتالي من الضروري أن يعي الجميع، لاسيما منظمات أرباب العمل والمنظمات المهنية، بضرورة المسعى الرامي إلى تحديث اقتصادنا الوطني وعصرنته، لأن المؤسسة هي الآلية الضامنة لإحداث الثروة وتوفير مناصب الشغل على المدى الطويل والضامنة لاقتصاد وطني قوي يعتمد أساساً على الجهد البشري، سواء أكان جهداً عضلياً أم فكرياً.

ونضمن بذلك للأجيال المقبلة، بإذن الله، وسائل الاستقبال السياسي والاقتصادي، ونبقى مقتنعين أن التحديات والرهانات الاقتصادية للعشرية القادمة، ستجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محورياً أساساً لتنمية مستدامة من خلال توفير مناصب الشغل استجابة لاحتياجات حاملي الشهادات من الشباب، والذين يشهد عددهم -كما نعلم كلنا- تزايداً مستمراً، وتطوير القيمة المضافة كبديل حقيقي للتطور خارج قطاع المحروقات...

**الرئيس :** شكراً السيد الوزير، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد معوش، فيفضل.

**السيد أحمد معوش :** شكراً السيد الوزير على الرد. جاء سؤالني، سيدي الوزير، من باب التخوف من الواردات، أي استيراد السلع المستهلكة والتي نلاحظ ارتفاع ثمنها سنوياً، حيث برمج في مشروع قانون المالية لسنة 2008 ارتفاعاً بنسبة 10٪ مع الوصول إلى استيراد ما يقارب 26 مليار دولار. علماً أن السلع المستهلكة محلياً، هي من صنع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفلاحة خاصة.

هذا وما دام يشير برنامج الحكومة دائماً إلى خصخصة المؤسسة، وكلما خصصت مؤسسة، فإنها تصبح تابعة إلى قطاعكم، تقتضي الضرورة أن تكون تلك المؤسسة في مستوى منافسة الواردات، خاصة بعد الإجراءات الناجمة عن انضمام الجزائر للاتحاد الأوروبي. وإقبالها إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ويعتبر هذا العمل جيداً بالنظر إلى ظروف التفاؤل والظروف التي تنشأ في هذه المؤسسة، لوجود عائقين أساسيين، الأول داخلي، مترتب عن قدرة المؤسسة على التطور والنمو، والثاني خارجي، مرتبط بالمحيط الذي، وللأسف، ما يزال لا يخدم التقاؤل والاستثمار بشكل جيد. وعندما أقول المحيط أقصد المحيط بجميع مكوناته، أي المحيط التنظيمي والتشريعي، والمحيط المالي، والمحيط الإداري، والمحيط الخدماتي، والمحيط المتعلق بالهياكل القاعدية، وهي نقائص يجب استدراكها. وأعتقد أن برنامج دعم النمو جاء بأجوبة كثيرة وإجراءات هامة، لا يمكن أن نحس طبعاً بنتائجها، وإنما من المؤكد أن كل الهياكل القاعدية التي هي في طريق الإنجاز، سيكون لها وقع إيجابي جداً على تنافسية اقتصادنا الوطني، ومن ثمة تنافسية مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة. ثم مواصلة تحسين هذا المحيط مهم جداً، ورهان أساسي لتحقيق...

إذن تحسين تنافسية المؤسسات، التي تفضل بها السيد النائب، أمر مهم جداً، خاصة وأن اقتصادنا يفتح على محيطه الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي، مما يجعل عنصر التنافسية، عنصر أساسياً، لضمان بقاء نشاط مؤسساتنا.

وتكريساً لتوجيهات القانون التوجيهي رقم 18-01، بادرنا بالإنطلاق في برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأتي تكملة للبرنامج الذي نزاوله الآن والذي هو على وشك الانتهاء في شهر ديسمبر المقبل، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي المعروف (MEDA 1)، والذي مكنا من استخلاص دروس هامة، لاسيما في المجال التقني، وكذا من تحسين تنافسية أكثر من 450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية، وسيتبع ببرنامج جديد سينطلق -إن شاء الله- سنة 2008 برنامج موجه إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعمالها المكثف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال كونها تشكل عنصراً أساسياً في تنافسية الاقتصاد وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

علماً أن الحكومة قررت أن تؤخذ مسألة التأهيل، وهي مسألة حيوية على عاتق السلطات العمومية. وعلى هذا الأساس، أنشأنا سنة 2005 صندوقاً وطنياً لتأهيل المؤسسات وكذا وكالة وطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وانطلاقاً ميدانياً في هذا البرنامج بحملة واسعة للتحسيس

سيدي الوزير،  
طبقا للمادة 134 من الدستور، يطيب لي أن أوجه إلى سيادتكم  
سؤالا شفويا يتعلق بالسكن الاجتماعي. علما أنه أصبح اليوم  
يمثل مشكلا عويصا له تأثيرات جد سلبية في كل المجتمع.

نعم، إن مشكل السكن الاجتماعي يتسبب تلقائيا، بعد كل  
عملية توزيع، في أحداث خطيرة نتائجها الدمار والحرق  
والتخريب والهلع والفوضى.

والكل يعلم أن عمليات توزيع السكن الاجتماعي، أصبحت  
اليوم تتطلب تحضيرات أمنية معتبرة ومخططات خاصة.

ولكن تبقى هذه الإحتياطات دون جدوى، حيث بمجرد ما تظهر  
قوائم المستفيدين على الجدران، تشتغل النيران، ويخرج  
الغاضبون للشارع، ويشرعون في أعمال التخريب التي تذهب  
ضحيتها كالعادة، بنايات مؤسسات الدولة.

وفي نظري، هناك ثلاث عوامل يمكن ذكرها بصفة خاصة، وهي:  
- الضعف الكبير للعرض، حيث تفوق نسبة التباين بين العرض  
والطلب، كل المقاييس المعقولة، كيف لا، وعلى سبيل المثال  
في بعض الحالات 15000 طلب حول 1000 سكن، وفي هذه  
الحالة، وهي شبه عامة، إلا المعجزة نعم إلا المعجزة تمكن  
التوزيع في ظروف هادئة.

- التضارب في المهام بين السلطات، مما يصعب عمليات  
التوزيع ودراسة الطعون.

- هشاشة الشروط المحددة في القرار الوزاري رقم 07/98 المؤرخ  
في 98/02/21، والتي تصعب بشدة عملية دراسة الملفات  
وتحديد المستفيدين بصفة جادة، إذ كلما قل دخل الفقراء  
والمحتاجين كلما ارتفعت فرصة الحصول على سكن اجتماعي،  
مثلا من 10 إلى 2000 دج، يستفيد الفقير بـ 95 نقطة، وهكذا ...

هذا ويحتوي السؤال على ثلاث تساؤلات مرتبطة :

- 1- هل يمكن عرض حال عن مدى إنجاز المليون سكن المدرج  
ضمن برنامج السيد رئيس الجمهورية ؟
- 2- انطلاقا من أن كل ما كان طالب السكن فقيرا - كما ينص  
على ذلك القرار الوزاري المذكور أعلاه- كلما كانت فرص  
الإستفادة من السكن كبيرة. وعليه، كيف تشرحون التناقض  
الفادح في إرغام المواطن المستفيد على دفع إيجار شهري  
قيمته 2400 دج؟

وعليه، نحن نسجل وجود برنامج لتأهيل المؤسسات، على ألا  
يشكل ذلك الغاية بنفسها، بل وسيلة لبلوغ الهدف المتمثل في  
النجاحة ومنافسة السلع المستوردة، لأن العكس يجعلني أعتقد  
أن مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة ستكون في خطر، ولن نصل  
إلى هدف تحقيق مليوني منصب شغل المبرمج في برنامج فخامة  
رئيس الجمهورية، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد أحمد معوش، وأحيل الكلمة إلى السيد  
الوزير.

**السيد الوزير :** شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة أشاطر السيد النائب على اهتمامه وعلى تحليله  
لبعض المظاهر الاقتصادية التي تهدد فعلا الاقتصاد الوطني  
وتنافسيته. ثم إن كل البرامج التي تكلمت عنها باختصار،  
إضافة إلى برامج الدوائر الوزارية الأخرى - ذلك أن القطاع  
الاقتصادي قطاعا واسعا وقطاع المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة قطاعا أفقيا، وهناك نشاطات تجارية ونشاطات  
إنتاجية في الفلاحة، وفي الصناعة، وفي قطاع الخدمات كونه  
هو الآخر قطاعا واسعا وعريضا -تحتاج إلى تكثيف العمل من  
أجل ضبط الاقتصاد الوطني من خلال إدخال آليات عصرية  
للتحكم في التبادلات التجارية الوطنية. وهناك ضعف ملموس  
في مستوى الرقابة من حيث المقاييس ومن حيث نوعية السلع  
التي تدخل التراب الوطني، وكان يوجد برنامج على مستوى  
وزارات التجارة والمالية والصناعة من أجل إيجاد شبكة من  
المراكز التقنية ومراكز المراقبة التي ستسهم في تعزيز قدرات  
الاقتصاد الوطني في التصدي لحركة التجارة غير السليمة  
والتي تضع مؤسساتنا الصناعية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة  
في وضعيات تنافسية غير متوازنة. ويمكن الحل طبعا في  
إشاعة ثقافة التقاؤل، وفي تسهيل ظروف إنشاء النشاط  
الاقتصادي بشكل عام، وشروط الوصول إلى مصادر التمويل  
وغيرها من الإجراءات المسهلة ...

**الرئيس :** شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد بوزيد  
بركاني، صاحب السؤال رقم 07، فليتفضل.

**السيد بوزيد بركاني :** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي.

وبناء على ذلك، تفضل السيد النائب المحترم بطرح ثلاثة تساؤلات :

أولاً : إمكانية تقديم عرض حال عن مدى إنجاز المليون سكن المدرج ضمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

ثانياً : طرح إشكالية التناقض الذي يعتبره موجوداً بين قيمة الإيجار ومستوى الدخل المشترك للحصول على سكن اجتماعي.

ثالثاً وأخيراً، طرح إشكالية إقصاء المواطن الذي يتقاضى 12000 دج ، من إمكانية الاستفادة من سكن اجتماعي.

ولإجابة عن انشغالات السيد النائب المحترم، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالمعلومات الآتية :

أولاً: فيما يتعلق بمدى إنجاز المليون سكن المدرجة ضم برنامج فخامة رئيس الجمهورية، أود أن أطلعكم أن البرنامج الخماسي للسكن، الذي كان يحتوي في البداية على 1034.500 مسكن، قد بلغ نهاية السداسي الأول من سنة 2007 عدد 1.251.000 مسكن نتيجة تسجيل برامج إضافية قررها فخامة رئيس الجمهورية، متكونة من 2000 مسكن لفائدة ولايات الجنوب، و97800 مسكن لفائدة ولايات الهضاب العليا، و56700 مسكن في إطار البرامج الخاصة المختلفة، من بينها السكن الوظيفي، والسكن الإلزامي، وتعويض " الشاليهات" الواقعة في ولاية الشلف لامتناس جزء من السكنات الهشة إلى آخرها من البرامج.

أما بالنسبة إلى مدى إنجاز البرنامج المذكور، فقد سجلت إلى غاية 30 يونيو 2007، النتائج الآتية :

بلغ عدد السكنات التي انطلقت بها الأشغال 890.000 سكن، أي ما يعادل نسبة 86٪ من البرنامج الأولي، أي برنامج مليون مسكن، ونسبة 71٪ من البرنامج الإجمالي أي برنامج 1.251.000 مسكن. بينما يقدر عدد السكنات التي تم إنجازها إلى غاية 30 يونيو 2007 بعدد 340.000 مسكن خلال الفترة المذكورة، ذلك ما يمثل -كما سبق وأن قلت- نسبة 33٪ من البرنامج الأولي، و27٪ من البرنامج الإجمالي.

كما يمثل هذا العدد قرابة نسبة 40٪ من مجموع السكنات المنطلق في إنجازها. وهكذا يكون عدد السكنات التي لم تنطلق الأشغال بها إلى غاية 30 يونيو، 145000 مسكن بالنسبة إلى البرنامج الأولي، و361000 مسكن بالنسبة إلى البرنامج الإجمالي. بينما يبلغ عدد السكنات التي هي في طور الإنجاز إلى غاية 30

- كيف يمكن لمواطن يتقاضى أقل من 2000 دج، دفع 2400 دج؟ للإيجار بعض النظر عن مصاريف الكهرباء والماء والغاز...؟

3- هل من المعقول إعتبار المواطن الذي يتقاضى 12000 دج غني، حيث تم إقصاءه نهائياً من إمكانية الاستفادة من السكن الاجتماعي؟ وحسب القرار الوزاري المذكور أعلاه، يجب على هذا المواطن التوجه إلى السكن الاجتماعي التسهامي، أي بصفة صريحة إلى لا شيء، حيث من المستحيل على هذا المواطن توفير مبلغ مالي يمثل مساهمته في تسديد مبلغ السكن. سيدي الرئيس، سيدي الوزير، زميلاتي، زملائي، شكرا لكم.

الرئيس : شكرا السيد بوزيد بركاني، وأحيل الى السيد وزير السكن والعمران، فليتفضل.

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

زملائي.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، أن أتقدم إليكم بمناسبة عيد الفطر المبارك بأحر التهاني وأطيب الأمناني، راجيا من المولى عز وجل أن يعيده علينا وعلى الأمة الإسلامية جمعاء، بالخير واليمن والبركات.

أما بعد،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر للإجابة على السؤال الشفوي رقم 07 المتعلق بالسكن الاجتماعي الإيجاري، والذي تفضل بطرحه السيد النائب المحترم، بوزيد بركاني.

وقبل ذلك، أستسمح السيد النائب المحترم بالتذكير بما ورد في مقدمة سؤاله، والتي تطرق فيها إلى الأحداث الخطيرة التي تقع بعد عملية توزيع السكن الاجتماعي، والتي يرجعها إلى الأسباب الآتية :

- الضعف الكبير للعرض مقارنة بالطلب.

- التضارب في المهام بين السلطات المختصة بتوزيع السكن وهشاشة الشروط المحددة في القرار الوزاري المؤرخ في 21 فبراير 1998، ذاكرا بذلك معيار التنقيط الخاص بمستويات الدخل.

وانطلاقا من هذه القناعة، أحيطكم علما أن الملف الخاص بشروط وكيفية توزيع السكنات الاجتماعية، هو قيد الدراسة على مستوى دائرتي الوزارية من أجل تكييفه مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، التي عرفتها البلاد.

علما أن التنظيم الساري المفعول يرجع إلى سنة 1998.

وستتم، دون شك، معالجة كل النقاط التي تتطرق إليها السيد النائب من خلال سؤاله المطروح.

كما سيرعرض هذا الملف على الحكومة من أجل الفصل فيه.

تلكم هي أهم العناصر التي ارتأيت أن أوافيكم بها، ردا على سؤال السيد النائب المحترم. أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا السيد الوزير، وأحيل إلى السيد بوزيد بركاني، فليتفضل.

السيد بوزيد بركاني: سيدي الرئيس، والله زرعتم في أنفسنا الخوف من مقولة " لديكم دقيقتين أو ثلاث"، واسمحوا لي، على كمال حال ...

أشكر السيد الوزير على التوضيحات، متمنيا له التوفيق في إنجاز معجزة المليون سكن، والتي-إن شاء الله- ستحل المشكل، لأنه لا يوجد حل آخر.

هذا ولي طلب ووجهة نظر تتجاوب مع الشروط المعتمدة لتوزيع السكنات، حيث مادمننا نقول إن القاعدة الأساسية للاستفادة من سكن هي أن يكون طالب السكن هو الأفقر، فإنني أقترح على الحكومة، في إطار التضامن الوطني والتوزيع العادل للدخل القومي، إلغاء الإيجار. وما هذا إلا مجرد طلب أوجهه إلى الحكومة التي لها حق الاختيار في أخذه بعين الاعتبار أو رفضه.

وبالنسبة إلى مصاريف الغاز والكهرباء، أطلب إسهام الدولة بنسبة 50٪ لفائدة الفقراء، وهو حسب رأيي، أدنى شيء يمكن تقديمه إليهم. وأتمنى أن يحدث ذلك وتسهم الدولة بماينفع الشعب. وأعيد تقديم شكري وأتمنى أن يلقي اقتراحي صدرا مفتوحا وأذانا صاغية من قبل الحكومة، وشكرا السيد الرئيس.

يونيو 2007، 550.000 مسكن، يمثل نسبة 53٪ من البرنامج الأولي ونسبة 44٪ من البرنامج الإجمالي المسجل.

أما بخصوص تركيبة البرنامج حسب صيغ العرض، فأرى من المفيد أن أطلعكم على أن برنامج السكن الاجتماعي الإيجاري يبلغ 312000 مسكن، وبرنامج السكن الذي تدعمه الدولة، يبلغ 940.000 مسكن موزعة كالآتي:

- 430.000 مسكن تشمل السكن الاجتماعي التساهمي وسكنات البيع بالإيجار.  
- 510.000 مسكن ريفي.

أما بخصوص السؤالين المتعلقين بموضوع السكن الاجتماعي، فأود من باب التوضيح، أن أشير إلى أن شروط الاستفادة من سكن اجتماعي، المعمول بها طبقا لأحكام القرار الذي ذكره السيد النائب، أي القرار الوزاري المؤرخ بتاريخ 21 فبراير 1998، اخضع في الواقع إلى خمسة معايير متعلقة بـ:

أولا: مستوى الدخل.

ثانيا: وضعية إسكان صاحب الطلب.

ثالثا: الحالة الشخصية والعائلية لطالب السكن.

رابعا: أقدمية الطلب.

خامسا: أقدمية الإقامة في البلدية المعنية من صاحب الطلب.

ذلك ما يؤدي بنا إلى قول إن معيار مستوى الدخل لا يحدد لوحده الاستفادة من سكن اجتماعي، وهو ما يدفعني إلى القول كذلك إن المستفيد في مثل هذه الحالة يتحقق له الاستقرار المطلوب ويكون حافظا له لتأمين دخل دائم، مما لا يعني أن من لا يعمل قبل اقتناء السكن يبقى بطالا على الدوام، أي بعد حصوله على السكن. كما أشير إلى أن المرسوم التنفيذي رقم 42/98 المؤرخ في 21 فبراير 1998، ينص بوضوح في مادته الثامنة (08) على تخصيص نسبة الثلث من البرامج لطالبي السكن، الذي يقل عمرهم عن 35 سنة، مما يسمح لفئات الشباب - وخاصة غير المتزوجين - من الاستفادة من هذا النوع من السكن الممول كليا من قبل الدولة، والمخصص أساسا لذوي الدخل الضعيف. واعتبارا لذلك يمكننا تفسير تصرفات بعض المواطنين - التي أشار إليها ويحق السيد النائب المحترم - لجهلهم كيفية تطبيق المعايير التي تحدد على أساسها قوائم المستفيدين والتي هي ليست العامل الوحيد الذي يؤدي إلى مثل هذه التصرفات. وبغض النظر على ذلك، أشاطر السيد النائب في طرحه لإشكالية توزيع السكن الاجتماعي الإيجاري، باعتباره يتسبب في وقوع أحداث مؤسفة نظرا إلى الطلب المتزايد على هذا النوع من السكن.

وفي الأخير، تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات الاحترام والشكر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس :** شكرا السيد مرزوق شيبانة، وأحيل الى السيد وزير السكن والعمران، فليتفضل.

**السيد الوزير :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة النواب المحرمين. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تفضل النائب المحترم السيد مرزوق شيبانة ، بطرح سؤال شفوي يخص وضعية مشروع انجاز 190 وحدة سكنية بمدينة قصر البخاري، في إطار السكن الاجتماعي التساهمي، الذي عرف تأخرا كبيرا في الانجاز حسب ما ورد في سؤال السيد النائب المحترم.

وردا على هذا السؤال، أود ن أوافيه بالمعلومات الآتية :  
أوكل هذا المشروع إلى وكالة " عدلر بصفتها المرقي، وبعد فشل مؤسسات ، اضطرت وكالة " عدلر" إلى اللجوء إلى استشارة جديدة في شهر جويلية سنة 2006 ، حيث تم إثر هذه العملية تجديد 29 مؤسسة جديدة . غير أن هذه المؤسسات عرفت بدورها بعض الصعوبات ، حيث توقفت 25 منها عن الأشغال بسبب عدم حصولها على مستحقاتها. لماذا؟

لم تسدد هذه المستحقات بسبب التأخر في ضبط القائمة النهائية للمستفيدين، ذلك أن هذه الصيغة من السكن تحتاج إلى تركيبة وجود المرقي، وبالمقابل وجود المستفيدين، حيث لم تشمل القائمة التي تم تحديدها إلى غاية اليوم، إلا 71 مستفيدا. وعليه، فإن وضعية هذا المشروع اليوم، كالآتي :  
- تم انجاز 59 وحدة سكنية بنسبة 100 ٪.  
- تفوق نسبة الأشغال نسبة 60٪ بالنسبة إلى 117 وحدة سكنية.  
- لم تنطلق الأشغال لعدد 14 وحدة سكنية بسبب وجود سكان يشغلون الموقع بصفة غير شرعية.

هذا فيما يتعلق بالوضعية الحالية لهذا المشروع .

أما بخصوص الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن، فأحيط علم السيد النائب المحترم، وأعضاء المجلس الموقر، أنه تمنح

**الرئيس :** شكرا السيد بوزيد بركاني، وأحيل الى السيد الوزير ليستعمل حقه في التعقيب، فليتفضل.

**السيد الوزير :** سبق وأن قلت إن التنظيم المعمول به حاليا تجاوزه الزمن، وهو قيد الدراسة، وأعتقد أننا سنقدم اقتراحات أخرى ستعرض على الحكومة وتتعلق بالسكن الاجتماعي الإيجاري، وصراحة، لا أحكم على هذا الفقير الذي اقتنى سكنا اجتماعيا أنه سيبقى طوال حياته بطالا، وانطلاقا من أن السكن عامل استقرار، ومادام هذا الفقير، يستقر في سكنه، ربما سيؤدي به ذلك إلى البحث عن شغل لمواجهة المصاريف الناتجة عن استغلال هذا السكن، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد الوزير، وأحيل الى السيد مرزوق شيبانة، صاحب السؤال رقم 11، فليتفضل.

**السيد مرزوق شيبانة :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

سيد ي رئيس المجلس،  
السادة الوزراء،  
السادة الزملاء النواب.

أتمنى في البداية، أن يتقبل الله تعالى صيامكم وقيامكم، عيدكم مبارك وكل عام والجزائر بخير شعبا وحكومة، ترابا وحدودا.

معالي الوزير المحترم،

إن مشروع 190 وحدة سكنية بمدينة قصر البخاري والمسجل في سنة 1999 في إطار البناء التساهمي، والذي رست المناقصة فيه على 16 مقالة، على أساس ألا تتعدى مدة الإنجاز عشرة (10) أشهر، ما زال يراوح مكانه بالرغم من تدخل معالي وزير السكن السابق، الذي أمر بإعادة تأهيل المشروع مرة ثانية سنة 2003، على أن يتم انجازه خلال ستة (06) أشهر (حسب تعليمة وزير السكن السابق).

ونظرا إلى معاناة المواطنين الذين طال انتظارهم وصبرهم منذ سنة 1999، أطرح على معاليكم السؤال الآتي :

ماهي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لرفع هذا الغبن الذي يعانیه المواطنون المستفيدون من هذا المشروع؟

بعض النواب منذ سنة 1997، ومن بينهم المتحدث، وبالرغم من لجان التحقيق المشكلة لهذا الغرض، خاصة في ولاية الأغواط.

أقول بالرغم من كل هذا وغيره، فإن معظم الشركات والمؤسسات العمومية والخاصة، وخاصة شركات الحراسة والشركات العاملة في مجالات المحروقات عموما، ما تزال تقوم -ويطرق ملتوية- بجلب مئات العمال غير المتخصصين وغير الحائزين على أية شهادة، من عدة جهات من الوطن، خاصة من الشمال بواسطة الطائفة، وتضمن لهم الأكل والإقامة في غرف مكيفة مريحة، وتحرم شباب المنطقة من التشغيل، حتى ولو كان جل طالبي العمل هؤلاء يحوزون شهادات عليا أو متخصصين في المناصب المطلوبة.

السيد الوزير،

تعرفون أن موضوع التشغيل في بعض مناطق الجنوب بالذات، يثير توترات حادة تabetم بعضها، خاصة في ورقلة وفي جهات أخرى من الجنوب.

لذلك، فإنه إن لم يوضع حد لهذا التشغيل غير العادل وغير المتكافئ، فمن غير المستبعد -ونحن نستمع لإنشغالات آلاف الشباب- وقوع توترات أخرى كنا قد نبهنا لمثلها قبل وقوعها بسنوات.

إنه من حق الجزائريين والجزائريات جميعا أن يعملوا في أية رقعة من أرض وطنهم، خاصة ذوي الكفاءات والتخصصات، ولكنه من غير المنطقي ومن غير المعقول كذلك، أن يترك أبناء تلك المناطق المحرومة دون شغل، رغم توفرهم المؤهلات العلمية والمهنية، ويجلب من أماكن بعيدة مواطنون لا تأهيل لهم أصلا.

والسؤال المطروح السيد الوزير:

ماهي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها للحيلولة دون استمرار هذه الظاهرة وانعكاساتها الاجتماعية الخطيرة على الأمن والاستقرار الاجتماعي ببلادنا؟ وشكرا.

**الرئيس:** شكرا السيد أحمد بوعزارة، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فليتفضل.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس المحترم.

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد النائب المحترم صاحب السؤال .

التعليمات لوكالة "عدل" للتكفل فورا بتسديد المستحقات المتأخرة لمؤسسة الإنجاز، والتعجيل في تحديد قائمة المستفيدين المتبقين والذين يصل عددهم إلى 119 مستفيدا، فترحيل السكان المحتلين للموقع وإسكانهم في سكنات لائقة، وهو إجراء تتخذه على عاتقها السلطات المحلية. وستدخل هذه الإجراءات حيز التطبيق، وستواصل مؤسسات الانجاز أشغالها في أجل أقصاه 15 يوما ابتداء من اليوم.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة التي ارتأيت تقديمها إلى السيد النائب المحترم، وهو مشكور على سؤاله، شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا السيد الوزير، وأحيل إلى السيد مرزوق شيبانة، لاستعمال حقه في التعقيب، فليتفضل.

**السيد مرزوق شيبانة:** أشكر معالي الوزير على هذا الإجراء المتخذ، والذي بفضل ستنطلق الأشغال في أجل 15 يوما ابتداء من اليوم. وهكذا سينال المستفيدون قسطهم من الفرح كون طال إنتظارهم، وشكرا لكم معالي الوزير .

**الرئيس:** شكرا السيد مرزوق شيبانة، وأحيل إلى السيد أحمد بوعزارة، صاحب السؤال رقم 18، فليتفضل.

**السيد أحمد بوعزارة:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء النواب.

أصبح موضوع التشغيل في الجنوب الجزائري، خاصة في ولايات الأغواط وغرداية وورقلة وإيليزي، وبالأخص مناطق حاسي الرمل، وحاسي مسعود وحاسي بركاوي، وحاسي بركين وأدار وغيرها، حديث الناس، ومصدر قلق لكثير من المسؤولين.

فبالرغم من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية للتكفل به منذ 12 سبتمبر 1999 عندما طرح عليه هذا الموضوع أثناء تجمع بالأغواط، وبالرغم من التعليمات التي أصدرها السيد رئيس الحكومة بناء على هذه التوجيهات، وبالرغم مما يقوم به بعض الولاة في هذا الشأن، والتوصيات التي صدرت عقب زيارتكم أتم شخصيا، السيد الوزير، لولاية ورقلة، وبالرغم من مطالبة

فقط، بل يكمن أيضا في توفير يد عاملة متخصصة ومؤهلة، حيث أصبح سوق العمل يتطلب تخصصات معينة ويد عاملة مؤهلة، بحيث كلما كانت اليد العاملة مؤهلة، كلما سهل إدماجها في سوق العمل.

وفي هذا الصدد، سترتكز السياسة الوطنية الجديدة في مجال التشغيل على التكوين من خلال خطة واضحة غير استعجابية، كون ثمارها ستظهر بعد سنوات.

ونحن بصدد تحضير سياسة وطنية للتشغيل، لأن ملف التشغيل الآن مفتوح، ولا بد من التطرق إليه من كافة جوانبه. إذن، ستركز هذه السياسة على التكوين أولا، وهنا يتوقف على قطاعات مختلفة، نجاح خطة محاربة البطالة، كسياسة الاستثمار المولدة لمناصب العمل، وسياسة التكوين المهني، وسياسة التعليم، وسياسة تحفيزات المستخدمين لفتح مناصب شغل أكثر، وتقليل التكلفة في ظل المنافسة وتحرير السوق. ذلك ما تحضر له الحكومة في إطار إعداد ملف كامل لسياسة التشغيل ومحاربة البطالة، خاصة بطالة خريجي الجامعات، والكل يعلم أن عدد خريجي الجامعات يقارب 120 ألف... شكرا سيدي الرئيس ...

أما بخصوص تشغيل اليد العاملة المحلية وغير المحلية في ولايات الجنوب، فلقد قامت مفتشية العمل سنة 2005، بفتح تحقيق في هذا المجال، وأسفرت النتائج على تسجيل 6048 عرض عمل، إستفادها 5721 طالب عمل على المستوى المحلي، أي بنسبة 94,59٪ من مجموع عروض العمل.

ولكن لا تكون تلبية الطلب دوما بهذه النسبة من طالبي العمل محليا، لأنها تحتاج أحيانا إلى يد عاملة متخصصة وغير متوفرة لا في الجنوب ولا حتى في باقي ولايات الوطن، وهي حقيقة وجب ذكرها والاعتراف بها كل الاعتراف.

وأحيانا أخرى سجلنا ظاهرة رفض مناصب العمل في الجنوب من قبل طالبي العمل، وأحيانا من قبل المؤسسة، لأن طالب العمل غير مؤهل للمناصب.

أعطيك مثالا، سيدي النائب المحترم، عن اليد العاملة غير المتخصصة: تعلن شركة من الشركات في الجنوب عن توظيف سائق، فتقدم خمسة (5) أفراد بالطلب، وكان واحد منهم من

أود، بداية أن أشكركم، وأشكر السيد النائب المحترم على سؤاله هذا، وأعتقد أن موضوع التشغيل، موضوع وطني، إن لم نقل إنه أصبح دولي، ولا بد أن يطرح في إطار النظرة الشاملة وذلك ما نحن الآن -على مستوى قطاع العمل- منكبون عليه بتحضير ملف سيرعرض فيما بعد على مجلس الحكومة، بما في ذلك إصلاح آليات التشغيل الانتظاري، الذي يعرف الجميع أن تاريخ بعضها يعود إلى سنة 1998.

صحيح، شهدت الأحكام المتعلقة بالتشغيل وتنصيب اليد العاملة، فراغا في السنوات السابقة -والكثير لا يعلم ذلك- وهي أحد الأسباب التي أدت إلى بروز ظواهر غير قانونية، وصفت، كما تعلمون، بالمساومة باليد العاملة، والتي كانت تمارسها بعض مؤسسات المناولة، والوسطاء، في ميدان تنصيب اليد العاملة، خاصة في جنوب البلاد، وحدث ما حدث، وهي الأحداث التي أشار إليها السيد النائب المحترم في سؤاله.

مثلا، بقيت مراقبة تشغيل العمال وتنصيبهم، خاضعة لمرسوم يعود تاريخه إلى سنة 1963 - أقول هذه الحقائق هنا أمام هذا المجلس - وهو المرسوم رقم 63-153 الذي لم يمكن آنذاك من تطبيق أية عقوبة على المخالفات المتعلقة بتنصيب التشغيل ومراقبته ولم يتم مليء هذا الفراغ إلا في سنة 2004، بصدر القانون رقم 03-19 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، والذي أدرج عقوبات في حال مخالفة إجراءات تنصيب العمال، والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 25-12-2005، وهو التشريع الذي أعاد الاعتبار، أولا، للمصالح المكلفة بالتنصيب كالوكالة الوطنية للتشغيل، وأدرج، ثانيا، عقوبات بالنسبة إلى المخالفات المتعلقة بالتشغيل.

وفي إطار إعداد سياسة وطنية للتشغيل مرفوقة بخطة عمل لمحاربة البطالة، شرع في إصلاح الوكالة الوطنية للتشغيل، فقط منذ الثلاثي الأخير من سنة 2006. ويمتد البرنامج الإصلاحية إلى غاية سنة 2008، ويعتمد على عصنة هذه الهيئة وتجهيزها وتكوين مواردها البشرية، إلى جانب برنامج بناء مقرات لاثقة بها، والشروع في تحضير دخول الوكالات الخاصة للتشغيل مجال تنصيب العمال وتحقيق التقارب بين عروض التشغيل وطلباته، وضمان الشفافية في تسيير سوق العمل، مع دعم إصلاح هيئات الرقابة في هذا المجال.

لكن لا يكمن حل مشكل التشغيل في عروض العمل وتوفير مناصب الشغل عن طريق الاستثمار المولد لمناصب الشغل

**السيد الوزير :** شكرا سيدي الرئيس. أعتقد أن الإصلاحات التي نقوم بها بالنسبة إلى هيئات التنصيب ودعم متفشية العمل- حيث شرع في إصلاحها منذ سنوات- تتوفر اليوم على كل الامكانيات للقيام بالمراقبة، حيث كلما حدث تجاوز يتعلق بالتشغيل، إلا وأحيلت القضايا أمام الجهات القضائية.

وأؤكد مرة أخرى أن سياسة التشغيل، يجب أن تكون شاملة ووطنية، وهو الملف الذي نحن بصدد تحضيره على مستوى الحكومة، لأن محاربة البطالة ليست بالعمل السهل فهي تتطلب تدخل الجميع، وتدخل كافة الهيئات المختصة، وهي بمثابة تحد بالنسبة إلى الحكومة. وإن شاء الله، سنعالج هذا المشكل بصفة تدريجية، وبمساهمة كل الهيئات المختصة، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد الوزير. شكرا للجميع، شكرا لأعضاء الحكومة، ولزملاء النواب الذين أسهموا في هذه الجلسة، أتمنى حضور عدد كبير من النواب في الجلسات المقبلة نظرا إلى أهمية الجلسات المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية، التي تعد وسيلة من وسائل الرقابة والمتابعة من قبل الزملاء النواب. واليوم وإن كانت هناك مرونة بالنسبة إلى تحديد الوقت، باعتبارها أول جلسة مخصصة للأسئلة الشفوية في الفترة التشريعية هذه، فإنه مستقبلا إن تطلب الأمر إعادة دراسة الوقت المخصص لطرح الأسئلة الشفوية والرد عليها، فسيحكم على ذلك مكتب المجلس. لكن يجب احترام الوقت المحدد حتى نسمح لكل النواب بطرح إنشغالاتهم، ونسمح للتلفزيون ببثها المباشر على الشاشة.

كان هذا آخر سؤال شفوي مبرمج لجلسة هذا اليوم، نستأنف أشغالنا لاحقا لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008، والجلسة مرفوعة وشكرا.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار  
والدقيق الثانية**

يتقن اللغة الانجليزية. هنا، حتما تفضل الشركة هذا الأخير على غيره، لأن المؤسسة الأجنبية غالبا ما تحتاج، في التعامل، إلى اللغة الأجنبية، واللغة الأجنبية الأكثر إستعمالا الآن، هي ...

**الرئيس :** أضيف لك دقيقة من الوقت، تفضل.

**السيد الوزير (يوصل) :** أما بالنسبة إلى الحالات العادية، فتقوم مفتشية العمل بالتحقيقات الدورية، وعندما تسجل تجاوزات يعاقب عليها القانون، تحيلها على القضاء.

وأشير إلى أنه قد أحيل على القضاء من تاريخ يوليو إلى 30 سبتمبر 200، 344 محضر مخالفة ضد مسؤولي المؤسسات المستخدمة والتي لم تحترم القانون في هذا المجال، وشكرا.

**الرئيس :** شكرا السيد وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي، وأحيل إلى السيد أحمد بوعزارة ، لاستعمال حقه في التعقيب، فليتفضل.

**السيد أحمد بوعزارة :** شكرا سيدي الرئيس. شكرا سيدي الوزير على هذه التوضيحات. وإذ أشاطركم فيما تفضلتم به لمعالجة هذا المشكل، فإننا أؤكد مرة أخرى أن مسألة التخصصات غير موجودة، وأتفق معكم بهذا الشأن.

أما بالنسبة إلى المتخصصين وذوي الكفاءات الذين يرفضون توظيفهم، فهي حالات نلاحظها حين نجد في حاسي رمل مثلا، من بين 700 عامل تقريبا ، أقل من 10٪ هم من أبناء المنطقة. لذلك، أرجو سيدي الوزير، رقابة من قبل المنتخبين المحليين والسلطات المحلية والوزارة الوصية حتى نمكن الذين يطلبون الشغل - وخاصة المتخصصين - من الحصول على التوظيف، وحتى نضع حدا لأية توترات اجتماعية بامكانها الوقوع مستقبلا، وشكرا لكم.

**الرئيس :** شكرا السيد أحمد بوعزارة، وأحيل إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فليتفضل.

## ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة

إن دراسة وتحليل العرض النهائي لهذا المتعامل، من قبل اللجنة الخاصة بذلك، تفضي إلى النقائص التالية :

- الملف التقني غير واف (ناقص).

عدم تحديد ضبط برنامج إعادة النشاط والاستثمار.

- عرض مالي ضعيف بالمقارنة مع القيمة الحقيقية للمؤسسة.

كما أن العرض الثاني، بعد طلب شركة تسيير المساهمات، لم يسجل أي تحسين.

وعلى ضوء هذه النقائص اعتبرت شركة المساهمات المناقصة غير مجدية وفضلت اللجوء إلى القيام بمناقصة جديدة.

آفاق المؤسسة Simob".

تنشط هذه المؤسسة في قطاع النجارة العامة، قطاع يشهد منافسة كبيرة ومسيطرة من طرف القطاع الخاص.

تتتمي " Simob " لفرع النجارة العامة والذي استفاد من برنامج إعادة هيكلة صناعية.

في إطار المخطط الصناعي الجديد، احتفظ أجهزة التسيير، بنشاط المؤسسة على الناحية الغربية فقط، لتمكينها من الحصول على المستوى المحلي، على حصص معتبرة في السوق، وذلك للوصول إلى برنامج إنتاج أكبر، وأكثر مردودية.

على ضوء الإجراءات الداخلية لمخطط إعادة الهيكلة، الذي بادرت به شركة المساهمة، فإن المؤسسة استفادت عملية إعادة التأهيل، تتوخى من خلالها تطهيرا ماليا وتنميط الموظفين.

تهدف شركة المساهمة من خلال هذه المبادرات على مستوى مؤسسة Simob جلب شريك محترف بإمكانه توفير العناصر الضرورية للوصول إلى تنافسية حقيقية في السوق، من شأنها أن تحافظ على مناصب العمل وديمومة نشاط المؤسسة.

1- من السيد أحمد إسعاد :

إلى معالي وزير الصناعة وترقية الاستثمارات

معالي الوزير المحترم،

أتشرف بطرح هذا الانشغال المتعلق بوضعية شركة Simob "ببني صاف، ولاية عين تيموشنت.

- نظرا إلى انتعاش السوق الوطنية، خاصة في قطاع البناء، مما انعكس إيجابا على نشاط المؤسسات ذات الصلة بهذا القطاع.

- نظرا إلى الوضعية الصعبة التي تعيشها مؤسسة Simob "ببني صاف، بولاية عين تيموشنت، والنتيجة بصفة أساسية عن تراكم الديون لدى البنوك، وعدم استعداد هذه الأخيرة لمساعدتها.

- نظرا إلى عرض هذه المؤسسة للخصوصية من قبل الدولة.

- نظرا إلى الاهتمام الذي أبداه مجمع " Pharaon " الذي تعهد بإعداد بعث نشاط هذه الشركة، والمحافظة على العمال ، بل وبذل مزيد من الجهود لتطوير المؤسسة وبعثها من جديد.

- نظرا إلى جهود الدولة الرامية إلى مكافحة البطالة وترقية سوق الشغل.

- نظرا إلى ما سبق، أوجه إلى معاليكم السؤال الآتي :

إلى أين وصلت عملية خصصة شركة Simob " ببني صاف؟ وماذا تتوون فعله استعجاليا لتمكينها من مواصلة نشاطها والمحافظة على عمالها؟

في انتظار ردكم، تفضلوا معالي الوزير، بقبول أسمى عبارات الشكر والتقدير.

- رد السيد الوزير :

رسالتكم المؤرخة في 2007/07/09

في إطار عملية الخصخصة تم نشر إعلان عن طريق المناقصة المفتوحة وطنيا ودوليا بتاريخ 2006/05/05 من أجل فتح رأسمال تسع (09) مؤسسات تابعة لجمع الخشب ومن بينها شركة صناعة النجارة والمنشآت الخشبية Simob " وعلى ضوء ذلك، تم استلام عرض واحد والذي كان من طرف - مجمع فرعون للاستثمار - حيث تمت دراسته وتقييمه من قبل شركة تسيير المساهمات بتاريخ 2006/09/18.

يندرج انشغالكم ضمن استراتيجية قطاع الأشغال العمومية الرامية إلى تنمية شبكة الطرق وفك العزلة والتخفيف من معاناة المواطنين. إن المشروع المقترح يحظى بأهمية بالغة لدينا وسيتم تسجيله ضمن البرامج المقبلة لما يتيح من ربط بين أربع قرى وحقولهم، وإلى كونه همزة وصل بينهم وبين مصنع توليد الكهرباء الموجود بالمنطقة .

تقبلوا السيد النائب، فائق عبارات التقدير والإحترام .

### 3- من السيد أحمد إسعاد :

إلي معالي وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة .

معالي الوزير المحترم ،

بتاريخ 2003/12/22 صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون هام يتعلق بتنمية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ومن بين التدابير الهامة التي تضمنها هذا القانون، نذكر المادتين 12 و13.

فبخصوص المادة 12 ، التي تنص على إنشاء المجلس الوطني لحماية المناطق الجبلية، فلقد تلقينا بارتياح تنصيبه من قبل معاليكم بتاريخ 2006/09/25، وذلك وفق المرسوم التنفيذي رقم 07/06 المؤرخ في 09 جانفي 2006 .

أما المادة 13 التي تنص على إنشاء صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية، يسمى " صندوق الجبل"، ويخصص لدعم تمويل الأنشطة والعمليات الهادفة إلى حماية وترقية وتأهيل المناطق الجبلية وكذا كل الدراسات المرتبطة بها، والتي ( أي المادة 13) أدرجت بمبادرة من نواب المجلس، فإن تطبيقها ما زال ينتظره المهتمون بتنمية هذه المناطق، رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات من إصدار القانون .

ونظرا إلى أهمية المناطق الجبلية التي تمثل أكثر من 65٪ من مساحة شمال البلاد، ونظرا إلى الدور التنموي الكبير ( الذي لمسناه تطبيقا لا نظريا) الذي يؤديه حاليا الصندوقان المماثلان المتعلقان بتنمية الجنوب الكبير ومناطق الهضاب العليا ، نظرا إلى هذا كله، أ طرح على معاليكم السؤال الآتي :

متى يتم إنشاء صندوق تنمية المناطق الجبلية لاستغلاله في تنمية هذه المناطق الهشة والمعزولة والمنسية في كثير من الأحيان، خاصة وبلادنا تنعم بوفرة مالية وجب شكر الله سبحانه وتعالى عليها ؟

### 2- من السيد أحمد إسعاد :

إلي معالي وزير الأشغال العمومية

معالي الوزير المحترم،

تقع قرية إلبان ببلدية صهاريج بولاية البويرة، وهي تشكل إحدى أكبر التجمعات السكانية بالمنطقة. يعاني سكانها في الوقت الحالي صعوبة التنقل إلى دائرة مشدالة، حيث يقطعون عشرات الكيلومترات للالتحاق بعملهم أو قضاء حاجاتهم هناك. يحدث هذا في الوقت الذي يوجد حل مفيد جدا ويتمثل في وجود طريق (طيني حاليا) (Piste) يمكن أن يختصر المسافة إلى حوالي 08 كم والوقت إلى 15 دقيقة في أسوأ الأحوال. للعلم، يربط هذا الطريق بين 04 قرى، بالإضافة إلى كونه همزة وصل بين سكان هذه القرى، وحقولهم، ومصنع توليد الكهرباء الموجود بالمنطقة.

معالي الوزير المحترم،

إن مجموعة من ممثلي سكان هذه القرى سبق لهم وأن انتقلوا إلى مقر الوزارة التي تتشرفون بإدارتها، وقدموا مطلبهم الشرعي، وتلقوا وعدا بالاستجابة لهم. وفعلا، فقد ظهرت بوادر الاهتمام بالمشروع من قبل المسؤولين المحليين، ولكن ومع الدخول الاجتماعي الجديد، والتحاق التلاميذ بمدارسهم، وارتقاب حلول فصل الشتاء أصبح الإسراع في التكفل بهذا المشروع مطلباً ملحا.

لذلم، فإنني أتشرف بطرح هذا السؤال الكتابي: متى يتم إصلاح وإنجاز الطريق الرابط بين قرية إلبان بصهاريج ودائرة مشدالة مروراً بمصنع توليد الكهرباء؟

في انتظار ردكم، تفضلوا معالي الوزير، بقبول أسمى عبارات الشكر والتقدير.

### - رد السيد الوزير :

النائب المحترم ،

تفضلتم بطرح سؤال كتابي حول التكفل بإنجاز الطريق الرابط بين قرية إلبان بصهاريج ودائرة مشدالة مروراً بمصنع توليد الكهرباء، وخلصتم إلى السؤال الآتي :

متى يتم إصلاح وإنجاز الطريق الرابط بين قرية إلبان ودائرة مشدالة مروراً بمصنع توليد الكهرباء؟

إن الغبار الناتج من مداخن مركب الإسمنت بحجار السود (ولاية سكيكدة) أصبح يشكل خطراً حقيقياً، ويؤثر في الإطار المعيشي للسكان القاطنين بالمناطق المجاورة للمصنع، وخاصة مواطني (مكاسة، بكوش لخضر، عين شرشار) الذين أصبحوا يعانون أمراضاً مختلفة (الحساسية، الربو...) كما تضررت الأراضي الفلاحية المتواجدة بالمحيط المسقي المقدر بـ 6500 هكتار انطلاقاً من سد زيت العنبة. وعليه، فإن سؤالي إلى سيادتكم يتمثل في : ماهي الإجراءات الاستعجالية والتدابير التي تتنون اتخاذها للتكفل بهذا المشكل وتدارك الوضع قبل تفاقمه ؟

في انتظار ردكم، تقبلوا مني، سيادتكم، فائق الاحترام والتقدير.

- رد السيد الوزير :

تتوفر الجزائر على 13 وحدة لإنتاج الإسمنت بقدرة إنتاجية إجمالية تقدر بـ 15.5 مليون طن في السنة، وقد خلفت وحدات الإسمنت، بناء على معاينة التقرير الوطني حول حالة البيئة لعام 200، 6000 طن من جزئيات الغبار وثاني أكسيد الكربون.

أظهر تحليل المتوسط الاقتصادي بأن تكاليف أضرار ونقائص نشاط الإسمنت قد بلغ 18.5٪ من القيمة المضافة للقطاع.

وقد تبين تقدير تكاليف الأضرار والنقائص وكيفية معالجتها، نسبة مرتفعة لهذه النقائص في استعمال المواد الأولية والطاقة: أزيد من 10٪ من القيمة المضافة للقطاع، وحوالي 20٪ على المستوى الفردي، في حالة عدم وجود مصفاة كهربائية خلال ستة أشهر. وللاشارة تعادل 10٪ من القيمة المضافة لقطاع الإسمنت ما يقارب 20 مليون دولار أمريكي.

تقارب تكاليف الأضرار والنقائص (خارج البيئة إجمالاً) من إنتاج الإسمنت 0.1٪ من المنتج الداخلي الخام الجزائري، أي أقل من 0.5٪ فيما يخص نقائص البيئة وحدها. (حصة القيمة المضافة للقطاع من المنتج الداخلي الخام تقارب 0.5٪).

بفضل الجهود التي بذلتها وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، وأصحاب مصانع الإسمنت، قلصت صناعة الإسمنت إنبعثاتها الجوية إلى 50٪ من جزئيات الغبار وثاني أكسيد الكربون، وذلك ضمن منطقتي التنمية المستدامة، ووضع برنامج

في انتظار ردكم، تفضلوا، معالي الوزير، بقبول أسمى عبارات الشكر والتقدير.

- رد السيد الوزير :

رداً على سؤالكم المتعلق بإنشاء صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية، يشرفني أن أعلمكم أن مصالح وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، قد اتخذت على عاتقها إجراءات لفتح الحساب خلال سنة 2005.

منذ ذلك الوقت، كان الطلب يتجدد سنوياً، آخره في جانفي 2007، حيث أجلته وزارة المالية على أساس أن المناطق الجبلية قد دعمتها الصناديق الآتية :

صندوق التهيئة العمرانية، صندوق التنمية الريفية، وصندوق تنمية الهضاب العليا. هذا إلى جانب البرامج المتعلقة بقطاع الغابات وكذا البحث العلمي، والتي تمويلها ميزانية الدولة للتجهيز.

على إثر ذلك أكدت وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة على أهمية فتح الحساب لصالح هذا القطاع مرتكزة على مرجعية القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان، ان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

وبتاريخ 15 جوان 2007، نظمت وزارة المالية اجتماعاً بخصوص عرض مختلف الصناديق المقترحة من وزارتنا، ومناقشتها.

وفي خضم هذا الاجتماع، تم تقديم الصندوق الخاص بالمناطق الجبلية لأعضاء اللجنة "ADHOC".

إلا أنه إلى يومنا هذا، لم نتلق أية إجابة على هذا الطلب.

تقبلوا، سيدي، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

4- من السيد وهاب قلعي :

إلى معالي وزير البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد، معالي الوزير، في البداية، أتمنى لكم التوفيق والسداد في مهامكم خدمة للوطن المفدى.

أما فيما يخص وحدة الإسمنت الكائنة بحجر السود (ولاية سكيكدة) سيتم وضع مصفات ذات أكمام في مارس من عام 2008، الأمر الذي سيسمح بتخفيض معتبر لإنبعاثات جزئيات الغبار من 150 ملغ/م<sup>3</sup> إلى 10 ملغ/م<sup>3</sup> (أقل من المعيار: 30 ملغ/م<sup>3</sup>).

من جهة أخرى، إلتزمت هذه الوحدة بإنجاز محطة لتطهير المياه خلال سنة 2008 لمعالجة المصبات السائلة.

ولا يتعين على وحدات الإسمنت تحسين نوعية منتوجها من الإسمنت وتخفيض سعر التكلفة فقط وإنما أيضا إيجاد حلول لمشاكل التلوث الناجمة عن إنبعاث جزئيات الغبار التي تخلفها على كل مستويات صناعة الإسمنت.

تقبلوا، سيدي، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

للاستثمارات (2003-2008) المدعم لتطوير المنافسة الصناعية. تعد وحدة الإسمنت الكائنة بعين الكبيرة نموذجا لكونها قامت بوضع -لأول مرة- مصفاة ذات أكمام، وذلك في شهر جوان من عام 2006.

طابقت وحدة الإسمنت الكائنة بعين توتة معايير النوعية 9002 ISO في عام 2000، والمعايير البيئية ISO 14 000 في عام 2005، في حين ماتزال وحدات الإسمنت الكائنة بعين الكبيرة وتبسة والشلف، حيز المطابقة.

وقد قامت من عام 2003 إلى 2006 وحدات الإسمنت الكائنة بعين الكبيرة ورايس حميدو وسور الغزلان وسعيدة وعين توتة ومفتاح وتبسة بتأهيل المصفات الكهربائية، وبرمج وضع مصفات ذات أكمام على مستوى وحدات الإسمنت لحامة بوزيان وزهانة وبني صاف من عام 2006 إلى 2008.